

الرسالة: ١٥٨

نظرية الصرف العربي **دراسة في المفهوم والمنهج**

د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والعشرون - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المؤلف:

محمد عبدالعزيز عبدالدايم

قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة
القاهرة - الجيزة

الإنتاج العلمي:

- الكتب

- ١ - (١٩٩٢) في مقدمات النحو العربي، القاهرة: دار الثقافة العربية.
- ٢ - (١٩٩٣) في بناء الجملة الفعلية، القاهرة: مكتبة النصر.
- ٣ - (١٩٩٥) الفعل العربي: بعض معمولاته وقضايا عمله،
القاهرة: دار الثقافة العربية.

- المقالات

- ٤ - (١٩٩٦) نظام أقسام الكلام في النظرية النحوية - حولية
الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد الرابع.
- ٥ - (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي
والبنوي المعاصر، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد،
المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني.
- ٦ - (١٩٩٨) الوحدة التركيبية للجملة العربية، حولية الجامعة
الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد السادس.

المحتوى

المخلص	١١
مقدمة	١٢
١ - الدرس للصربي العربي بين واقعين	١٤
أ - الواقع التراثي	١٤
ب - الواقع المعاصر	١٥
ج - احتياجاته التي يكشف عنها الواقع المعاصر	١٦
٢ - المفهوم	٢١
- الظاهرة الصرفية:	٢١
أولاً - جوانبها	٢١
ثانياً - علاقتها بالمبنيات وبالتغيرات الفونولوجية	٢٣
- الوحدة الصرفية : - في الدرس الغربي	٢٧
- في الدرس العربي	٢٩
٣ - المنهج	٣٥
- مقدمة:	٣٥
١ - المنهج: لغة واصطلاحاً	٣٥
٢ - التحليل الصربي بين نظريتي الصرف العربية والغربية	٣٦
- النموذج الأول (نموذج الجداول التصريفية)	٣٨
أ - فكرته	٣٨
ب - تطبيقاته	٣٨
ج - مقابله الغربي (نموذج الكلمة - التصريف Word - Paradigm)	
(التاريخ - المصطلح - الفكرة)	٣٨
د - معالم معالجته	٣٩
- النموذج الثاني (نموذج العلامة)	٤١

٤١	أ - فكرته
٤١	ب - تطبيقاته
	ج - مقابله الغربي (نموذج الوحدة - الترتيب Item-Arrangement:
٤٢	(التاريخ - المصطلح - الفكرة)
٤٤	د - معالم معالجته
٤٦	- للنموذج الثالث (نموذج الميزان الصرفي)
٤٦	أ - فكرته
٤٨	ب - تطبيقاته
	ج - مقابله الغربي (منهج الوحدة - العملية Item-Process):
٤٨	(التاريخ - المصطلح - الفكرة)
٤٩	د - معالم معالجته
٥٦	٤ - بين نظرية الصرف العربية وتركيب العربية الصرفي
٦٠	- نتائج البحث
٦٤	- الهوامش
٧٢	- المراجع والدراسات

الملخص

تمثل النظرية الصرفية العربية مرحلة مهمة في النظرية الصرفية العامة، وبخاصة مناهجها المبتكرة لوصف التغيرات الصرفية في اللغة العربية.

ويهدف هذا البحث إلى أمرين، هما: إظهار أهم مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومناقشتها، واستنباط المناهج الصرفية في هذه النظرية: الميزان الصرفي، والعلامات الصرفية والجداول الصرفية.

أولاً: يصف البحث مفهوم اللغويين العرب للظاهرة الصرفية وجهاتها المختلفة، والوحدة الصرفية في اللغة العربية، وهو يبين في ذلك ما ضمنه اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه. ويبين البحث، أيضاً، أنهم قد درسوا الظاهرة الصرفية في العربية بقياسهم بوصف الأبنية الصرفية وتصنيفاتها وعلاقاتها. ويناقش البحث، كذلك، سبب اختيارهم الكلمة وحدة صرفية صغرى بدلاً من المورفيم.

ثانياً: يكشف البحث عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية، هي: الميزان والعلامات والجداول الصرفية. وهو يمين وظائف كل واحد منها. كما يبين كيف تقي هذه المناهج الثلاثة بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية. ويقارن البحث هذه المناهج الثلاثة بثلاثة مناهج استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة تسمى مناهج الوحدة - العملية «التغيير، Item - Process ويختصر بـ IP، والوحدة - الترتيب Item - Arrangement، ويختصر بـ IA، والكلمة - التصريف Word-Paradigm، ويختصر بـ WP. ويشرح البحث كيف يغطي للميزان جميع التغيرات الصرفية في الكلمات العربية، ولماذا استنبطوا ثلاثة أنماط من الموازين الصرفية. كما يعرض البحث أين تستخدم العلامات والجداول الصرفية، وكيف تغطي حالات صرفية خاصة في اللغة العربية.

مقدمة

تعالج هذه الدراسة الجانب النظري من الدرس الصرفي العربي؛ إذ هي معنية في المقام الأول برصد النظرية الصرفية في الدرس اللغوي التراثي العربي، وذلك من خلال الوقوف على بعض مفاهيم النظرية الصرفية؛ حيث ناقشت مفهومي الظاهرة الصرفية والوحدة الصرفية في التصور العربي، ومن خلال بلورة المناهج للثلاث التي رأى البحث أن الصرفيين العرب قد استنبطوها لدراسة التركيب الصرفي للغة العربية.

وقد اتخذت هذه الدراسة عنوان النظرية الصرفية على الرغم من دورانها حول المناهج الصرفية للثلاث التي استنبطها الصرفيون العرب وما يقابلها من مناهج غربية لأنها رأت:

- أن تقييد نظرية الصرف العربي بكونها دراسة في المفهوم والمنهج يعود بها إلى موضوعها الدقيق بكون زيادة عن مرادها أو نقصان.

- أن المنهج الصرفي على أقل تقدير هو أهم عناصر النظرية الصرفية؛ مما يجعل عنوان المناهج الصرفية بالنظرية الصرفية أمراً مقبولاً ولا سيما وقد تكفلت دراسات عدة ببيان عناصرها الأخرى، كأصولها واتجاهاتها وما إلى ذلك الأمر الذي يعني أن ليس ثمة حاجة إلى حشد هذه العناصر الأخرى ودراستها من جديد.

- أن المنهج على أقصى تقدير يمكن أن يكون هو عين النظرية؛ إذ إن المنهج الصرفي هو الطريقة التي سلكها الصرفيون لدراسة التركيب الصرفي للغة، ولا يخفى أن الطريقة التي يتخذها أهل أي فن لمعالجة فنهم هي ما يعرف اصطلاحاً بالنظرية. ويمكن كذلك أن يسمى المنهج بالنظرية في الصرف مثلاً ما يسمى العامل بنظرية النحو العربي وهو ليس أكثر من طريقة استنبطها النحاة العرب لدراسة الجمل في اللغة العربية.

- وقد عالجت في تصور الصرفيين العرب للظاهرة الصرفية الجوانب المختلفة للظاهرة لديهم، وناقشت ما أخرجوه من الظاهرة من بنى الكلمات، مثل بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة بتفسير إخراجهم لها ثم ببيان

الرأي في تلك الإخراج. كما ناقشت إدخالهم في الدرس المصري الجانب الفونولوجي للتركيب الصرفية. وقد ناقشت الوحدة الصرفية ببيان ماهيتها وعلاقتها بتحققاتها الفعلية.

- وقد وقفت هذه الدراسة في إطار معالجتها للمنهج على ثلاثة نماذج يمكن أن تمثل مناهج الصرفيين العرب للدرس المصري الذي تصنوا لمعالجته تمثلت هذه النماذج التي رأى للبحث أنها نماذج المنهج المصري العربي الثلاثة في الجلول التصريفية والعلامة الصرفية والموازن الصرفية.

- وقد كان عرضها للنماذج الثلاثة ببيان فكرته وتطبيقات النموذج في اللغة العربية، ومقابلته في الدرس المصري الغربي ترفيلاً أو معاصراً، ومعالم النموذج الغربي ومقابلته الغربي.

١ - الدرس الصرفي العربي بين واقعين

ينطوي الدرس الصرفي العربي على واقعين يتمثلان في الواقع التراثي وواقع الدرس المعاصر ويمكن إجمال الحديث عنهما على النحو التالي:

أ. للواقع التراثي:

قام اللغويون العرب القدامى على الدرس الصرفي، فاستوفوا مختلف جهات التركيب الداخلي للكلمات في اللغة العربية؛ إذ عالج الصرفيون العرب مختلف جهات الكلمات ببيان حروفها: عدداً وضبطاً وترتيباً وأصالة وزيادة... إلخ، وتناولوا مختلف التغيرات التي ترد لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تنكير إلى تانيث، ومن أفراد إلى تثنية أو إلى جمع... إلخ.

على أن استيفاءهم للجوانب المختلفة للتركيب الداخلي للكلمات لم يأت، كما هي طبيعة الأشياء، من أول الدرس الصرفي مع طوره الأول، بل جاء مع طور الثاني. فقد جاء الدرس الصرفي التراثي على أكثر من طور، وذلك على النحو التالي:

- الطور الأول: ويمكن أن يكشفه كتاب سيبويه الذي قام، في جانبه الصرفي، على دراسة الأبنية وتصنيفاتها والتدريب عليها فيما يسمى بمسائل التمرين. يقول سيبويه: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير باب، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»^(١). والنص يفيد أن سيبويه يعالج الأبنية وفق التصور الذي يقدمه الميزان الصرفي وكان يسميه الفعل، ويتناول تصنيف هذه الأبنية كما في إشارته إلى صحيح ومعتل، ويعنى كذلك بمسائل التمرين التي كانت تسمى التصريف.

- الطور الثاني: ويمكن أن يمثل له بجملة وافرة من الكتب، نختار منها كتاب التكملة للفارسي الذي يعرض فيه أبواب التثنية والجمع السالم والنسب وتخفيف الهمزة والمقصود والمعدود والعند والتانيث والتنكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر والمشتقات والزيادة والإبدال والقلب والإدغام... إلخ^(٢).

ونشير، بعيداً عن الاستطراد في الحديث عن مراحل الدرس الصرفي والخلاف الدائر فيها، إلى أن الدرس الصرفي العربي في عصوره قد مثل إنجازاً لغوياً قريباً يستلزم الكشف عن جوانب روعته ومعلومة قراءته؛ فقد كانت شعبة الصرف التي غني الصرفيون فيها بالاصول والزوائد، وبين المشتق والجامد، وتحديد أشكال الصيغ، وحصر اللواحق وأمكن إلحاقها، والزيادات، وأمكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال أو قلب أو حذف. وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها اقترنت للصرفيين العرب بمكان لا ينبغي أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم^(٢).

ب - الواقع المعاصر:

يتمثل الدرس المعاصر في جملة غير كثيرة من الدراسات الصرفية التي نشأت المفاهيم اللغوية المعاصرة، مثل دراسة «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث» التي تمثل محاولة أولية لكشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي^(٣)، و«دراسة المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي» التي تقوم على دراسة بنية الكلمات العربية صوتياً، وهي ترى أن التجديد لم يتم على النحو التام؛ إذ لا ينبغي أن يقتصر على تقديم بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية... المنهج العام... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأسس الجديد المقترح، إن وجد، فذلك شيء لم يظهر بعد^(٤)، ومثل دراسة «نور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية» التي تقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها^(٥)، ومثل دراسة «نور الصرف في منهجي النحو والمعجم» التي ترصد توظيف القيم الصرفية في منهجي النحو والمعجم^(٦). وكذلك دراسة «التكرار الصامت والتعاقب الصائتي في اللغة العربية» التي تعالج طبيعة الجذور في الكلمات العربية من حيث الثنائية والثلاثية ومن حيث الطبيعة التعاقبية لصوامتها وصوائتها^(٧).

ونسجل دون مزيد من استعراض جعله الدراسات الحديثة التي تمثل إضافة إلى الدرس الصرفي التراثي، عدداً من الملاحظات المهمة بصدد تقييم هذا الواقع

المعاصر، هي: الأولى - أن الدرس الصرفي العربي لم يحظ بالعناية التي حظي بها قسيمه النحو العربي من الدرس اللغوي المعاصر؛ فبينما يتوزع الدرس اللغوي القائم على المفاهيم اللغوية المعاصرة كثرة من التطبيقات العربية للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي، وجملة من بحوث لغويات النص والخطاب، يقف الصرف بمنأى عن مثل هذه الدراسات. ويحسبك أن تنقّب إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي، على تضخم ما قُتّم في جانبها النحوي من البحوث والدراسات، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قدم منه في الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي لا تنفي تأخره قليلاً عن الجانب النحوي من النظرية؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها؛ إذ توفرت على دراسة المستوى الفونولوجي مع كل من المكون النظمي والدلالي^(٩)، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إدراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية، يقول: «على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماتيوس Matthews نفسه في عدد من المنشورات الحديثة. ينضوي الفصل الحالي^(١٠) على تقرير مختصر وغير فني لجزء من اقتراحات^(١١)».

بل تقل، بصورة واضحة جداً، المحاولات الصرفية العربية تحت أي إطار لغوي معاصر آخر، وذلك على ما يكشفه أنني تتبع سريع للمعالجات الصرفية الحديثة.

الثانية - أن هذا الدرس الصرفي، في جانب كبير منه على الأقل، قد استنزفته التفصيلات والأحكام؛ فجاء بعيداً عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تأتي خلف هذه الأحكام وتلك التفصيلات، بل إن بعض الدراسات تقدم طرفاً من مصادير اللغة أو ما يعرف بالأصول مع اللطة على أنها مناهج صرفية فقد أدرجت في الباب الذي جعلته خالصاً بمناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، فصولاً عن كل من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع^(١٢)، وهي، كما لا يخفى، لا تزيد عن كونها أصولاً للتقعيد، لا مناهج لهذا التقعيد.

على أن الدرس الصرفي يعد في هذا الجانب فرعاً على العلوم العربية التي

صارت، في الأعم الأغلب، بين أيدينا معارف وخبرات تحصيلية لا علوماً استنتاجية.. لقد استقبل الكثير منا، علومنا العربية معارف لا علوماً؛ إذ لم نرها نوعاً من الأنشطة البشرية يُوجّه إلى شرح الخبرة، ولأنه يقود إلى المعرفة^(١٧). كما أننا لم نرصد في علومنا العربية، بصورة بارزة، النظرية الحاكمة لكل علم منها على الرغم من أن «النظرية لا تُسلوى بالمعرفة في العلم»^(١٨)؛ فلا يخفى أن الدرس النحوي عندنا لم يعتمد إلى معالجة النظرية اللغوية التي تمثل «التحليل المستمر الذي يتقدم من الصنف إلى مكوناته في حركة تحليلية تخصيصية لا تركيبية ولا تعميمية»^(١٩).

لذلك - إن هذا الدرس الصرفي قد جاء في درسا اللغوي المعاصر متأثراً بالدرس النحوي، فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية. وأصول الصرف مقيّدة بأصول النحو، أو هي فرع عليها، من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين باستعراض البغدانيين ومواقف الصرفيين من البصريين والكوفيين، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على النحو الذي يجري في الدرس النحوي^(٢٠). وأقل ما يمثله ذلك هو التركيز على جوانب الاتفاق بين الدرسين الصرفي والنحوي أكثر من التركيز على لوجه الاتفاق التي تتمثل، مثلاً، في اختلافهما: موضوعاً، ومن ثمّ أنماذ إن النحو معنى بتركيب الجمل، والصرف معنى بتركيب الكلمات. وقد اختلفت الأدلة فيهما.

إن للنحو نظرية العمل التي يستخدمها في تحليل الجمل، كما أن للصرف نظريته الخاصة، التي سنشير إلى جوانبها المختلفة في هذه الدراسة، وهي ترجع إلى طبيعة موضوعه المنحصر في معالجة بنية الكلمة بفنيات هذه المعالجة المختلفة كالقالب والعلامة وما إلى ذلك مما سيناقشه هذا البحث، وهما لا شك بذلك مختلفتان إحداهما عن الأخرى؛ إذ تدور نظرية الصرف في إطار تركيب الكلمات، وتدور نظرية النحو في إطار آخر يتمثل في معالجة تركيب الجمل من خلال وسائله الفنية الخاصة. وينبغي علينا، برعاً لحجج التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي، أن نتفهم لاختلاف النظريتين الصرفية والنحوية في الطبيعة والأدوات قبل أن نعالج النظريتين. لقد جاءت الدراسات الصرفية المعاصرة خلواً من أي معالجة تكشف عن المنهج الخاص المعتمد في الدرس الصرفي الذي يختلف عن المنهج الخاص بالدرس النحوي من حيث إن الأول تحليل للكلمات وتصنيف لها، والثاني تحليل للجمل أو أعراب لها؛

فليس ثمة انتعاش إلى أداتي تحليل الكلمات وتحليل الجمل اللتين تختلفان كلية، مع أن ذلك أولى بالتسجيل لولا قبل الحديث عن مدارس الصرف وأصوله؛ إذ تعيد بلورة هذه المسألة انعتاق الصرف من ريقه التبعية للدرس النحوي في تنظيره وتأصيله

ج - احتياجاته التي يكشف عنها الواقع المعاصر:

يبين هذا الواقع احتياجات الدراسة الصرفية؛ إذ تورث هذه الأمور الثلاثة أي معالجة صرفية تنطد مواكبة للدرس اللغوي المعاصر:

- ضرورة الرجوع إلى البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر ولو تقدم تاريخها في الدرس اللغوي الغربي المعاصر؛ إذ العبرة هي أن تقوم في درسا العربي ولا سيما إذا كانت تنطوي مثل هذه البدايات على أفكار منهجية نحتاج أن نُقَوِّم درسا الصرفي في ضوءها.

- لزوم العمل على بلورة النظرية المتخذة للدرس الصرفي وتقديم شيء من الدرس الصرفي التنظيري المقني بالنظرية والمهج، لا بالتفصيلات والأحكام الجزئية.

- وجوب الاجتهاد في تطوير صرفي بعيد عن التنظير النحوي، بأن يراعي هذا التنظير خصوصية المنهج الصرفي لا القدر الذي يشترك فيه النحو.

وقد أراد البحث، في ضوء ذلك، أن يعرض لمنهج الصرف العربي في إطار من:

- الاعتماد على المفاهيم اللغوية المعاصرة التي أنفلت بها الدرس الصرفي المعاصر من إسار التقليدية التي سيطرت عليه كثيراً. وقد عرض البحث لمناهج الصرف التي قسمتها النظرية اللغوية الغربية للدرس الصرفي، وذلك ليتم تقويم نظرية الصرف العربية في ضوء النماذج الصرفية المختلفة.

- القصد إلى جانب التنظير الحاكم للتفصيلات والأحكام بدلاً من الاستغراق في هذه الأحكام وتلك التفصيلات.

التركيز على الجانب الخاص بالصرف الذي لا يشاركه فيه النحو، لئلا يرد التنظير الصرفي المراد من هذا البحث صورة صرفية من التنظير النحوي.

وقد رأى البحث:

- أن الدرس الذي يفكر إليه صرفنا العربي هو ذلك الدرس الذي يعمل على استنباط

تلك النماذج التي فتحها الصرفيون العرب لدراسة التركيب الصرفي؛ إذ ذلك في
تصوره ما يعد إضافة له.

إن البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر، التي يتَّوَّه إلى ضرورة الانطلاق منها
والتي يمكن أن يُقَوِّمَ الدرس الصرفي العربي في صَوْنِها، تتمثل في مناهج التحليل
للسرر في الثلاثة التي قدمت النظرية اللغوية الغربية؛ إذ تُمَثِّلُ هذه المناهج الثلاثة،
بصورة أو بأخرى، صورة غربية لما لدى الصرفيين العرب. وقد رأى في تقديمه
لهذه المناهج الثلاثة وقوفاً على طرف مهم من التنظير اللغوي في جانب الصرفي؛
حيث قام هذا التنظير الصرفي على هذه المناهج الثلاثة ولا سيما منهج الوحدة -
العمل، الذي كان بينه وبين النظرية التحويلية التوليدية في جانبها الصرفي أخذ
وعطاء متباينين؛ إذ يُعَدُّ هذا المنهج جزءاً حيوياً مما صار معروفاً بالفونولوجيا
التوليدية^(١٧)، كما يُعَدُّ «الإزهار الحقيقي» المنهج، الوحدة والعمل «راجعا، علاوة
على كل ذلك، إلى عمل المدرسة التوليدية في عقد الستينيات»^(١٨).

وقد دفع إلى ذلك افتتاح البحث بأن تقييم النظرية الصرفية العربية ينبغي ألا
يتم بمعزل عن هذه المناهج الحديثة؛ إذ النظرية الصرفية العربية أحد الأوجه المختلفة
للنظرية الصرفية العامة التي يجب تقييم وجوها بمقابلة بعضها ببعض. وهو في
ذلك يؤمن بأن الدرس اللغوي العربي المعاصر بحاجة إلى جهود كثيرة متضافرة
حتى يصبح قادراً على العطاء؛ فما أحوج الدرس اللغوي المعاصر كغيره من أنشطة
الفكر العربي إلى أن يستلهم التراث بصورة صحيحة في ضوء ما تقرّر من المفاهيم
والحقائق اللغوية، فلا يكتفي بترجمة ما لدى الغرب أو يقتصر على نشر التراث دون
تمثيل حقيقي واستيعاب واع؛ إن حاجتنا الحقيقية في الدرس المعاصر إلى غير
«رجلين؛ إما ناقل لفكر غربي، وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى
ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربياً معاصراً؛ لأننا في الحالة الأولى سنعقد
عصر «العربي» وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر «المعاصرة». والمطلوب هو أن
نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا للكان للنقل عن الغرب، أو عبرنا الزمان لننشر
عن العرب الأقدمين»^(١٩). وهو يؤمن بالمقلوبة، لإيمانه بأن الدرس اللغوي العربي
أصيل النشأة متنوع العطاء، محكم المنهج، قائم على الحوار الحضاري البناء، إننا لن
نستفيد منه بحق حتى نعاود قراءته في ضوء أحدث المفاهيم اللغوية، وقد أضحت

المواجهة فرضاً أسلماً، حيث إن العرب يواجهون تراثهم لا على أنه ملك حصوري
لبيهم، ولكن على أنه ملك افتراضي يظل بالقوة ما لم يستردوه، واسترداده هو
استعادة له، واستعادته حمله على المنظور الفهجي المتجدد، وحمل الرؤى النقدية
المعاصرة عليه»^(٢).

٢ - المفهوم

يلزم لقبين قيمة الدرس الصرفي العربي التراثي وموقعه من اللسانيات المعاصرة استجلاء تصوره للنظام الصرفي واستعراض طرف من المفاهيم المختلفة للكشف عن هذا التصور، ونعرض من هذه المفاهيم ما يتصل بالظاهرة الصرفية^(٢١)، والوحدة الصرفية.

— الظاهرة الصرفية:

ولاً — جوانبها:

لا يعني في هذا المقام مراجعة تماريز الظاهرة الصرفية عن غيرها من الظواهر اللغوية صوتية كانت أو نحوية؛ إذ من المتفق عليه أن الدرس الصرفي العربي قد جاء بعضه مستقلاً عن النحو، وجاء بعض آخر منه ضمن مباحث النحو. إن ما نريد أن نحققه هو مدى استيفاء الدرس الصرفي العربي للظاهرة على اختلاف جوانبها، سواء في ذلك أن ترد في مباحث صرفية أخرجت في النحو أو جمعت معه، أو أن تستقل بدرس صرفي منفصل.

ونشير لبنداء إلى أنها تتمثل في التراث الغربي في ثلاثة محاور ترجع إلى طبيعة التركيب الصرفي للغات هذا التراث؛ إذ ينقسم الصرف تراثياً إلى ثلاث مناطق متميزة: التصريف والاشتقاق والتركيب^(٢٢)، أي صياغة المركبات.

أما الدرس العربي فقد تفرع، إذا ما نظرنا إلى الصرف على أنه يقوم على دراسة تغييرات الكلمة، على معالجة نوعي التغيير: ما يؤدي إلى تغيير المعنى، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها، وما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها. يقرر الصرفيون في ذلك أن «التصريف ينقسم قسمين. أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب... والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم مقول إلى قال... فلذا بين جميع ما ذكر في هذين النوعين فقد أتى على جملة التصريف»^(٢٣).

على أنه ينبغي ألا يغيب عنا أن وصف الأبنية موجود ضمناً بذكر التغييرات،

إذ يقوم هذا الوصف لإمكان بيان تغييرات الأبنية، فلا يقوم بيان للتغييرات بقيق حتى يقوم قبله وصف لما يدخله التغيير بين الجوانب التي يقوم التغيير فيها كما لا يحق أن درس الصرفي قد اعتمد مع دراسته للأبنية بالوصف ومرصد التغييرات، على جانب التصنيف؛ حيث يرد فيه تصنيف للأبنية إلى مجرد ومزيد، كما يرد في الكلمات التي تتحقق فيها هذه الأبنية صحة واعتلالاً. وقد قام لدرس الصرفي العربي بتحديد المعاني الصرفية لكل بنية يرصدها؛ مما يعني أنه غني بتحديد الوظائف الصرفية للأبنية.

لقد جاء درس الصرفي العربي مجموعاً من وصف لبنية الكلم وتصنيفها ورصد تغييراتها وتحديد وظائفها الصرفية.

ويمكن ضبط موضوع درس الصرفي بناء على ذلك ببيان أن:

الصرف، دراسة أبنية الكلمات التي يدخلها التغيير من خلال.

١ - وصف جهاتها المختلفة التي تكشفها أوزانها ببيان عدد حروفها وترتيبها وضبطها... إلخ.

٢ - تصنيفها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال.

٣ - تحديد وظائف هذه الأبنية الدلالية ببيان الدلالات التي تستفاد من كل وزن.

٤ - بيان علاقاتها بعضها ببعض، أي بيان تغييراتها.

أ - الاشتقاقية التي تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر، إذ تقع على

عملية إنتاج الأقسام المختلفة للكلم رئيسة وفرعية، فتدرب بها أقسام الكلم المختلفة: الأفعال والمشتقات ونحوها وتتحقق هذه التغييرات من خلال القلب الصرفي، وذلك باستثناء النسب الذي ينتقل به قسم الكلمة بزيادة صرفية لا بتغيير القلب.

ب - التصريفية التي تتغير بها حالات الكلمة الصرفية دون أن يتغير بها القسم الذي تنتمي إليه الكلمات، وهي تغطي تعبيرات الحالات التي ترد بحسب الأجناس الصرفية؛ فتدرب بهذه التغييرات حالات النوع والعدد ونحوها، ويتحقق بعض منها بالقلب الصرفي كما في جموع التكسير



وكما في البناء للمجهول الذي يعد وجهاً تصريفيًا للفعل يقلبل البناء للمعلوم، ويتحقق بعض ثلث، وهو الأغلب، بالعلامة كما في التنثية وجموع التصحيح والتنقيث، وبعض ثالث بتغيير في البنية لا يقوم بزيادة علامة ولا بتغيير القلب، كما في تغييرات الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول.

ج - الفونولوجية. التي لا تؤثر على القسم الذي ترد عليه الكلمة، ولا على حالة الكلمة التصريفية، وتشمل تغييرات الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والحذف. وهي تغييرات صوتية بحتة؛ إذ تقوم بتغيير الأصوات والحروف لا بزيادة العلامة أو بتغيير القلب أو بتغيير البنية بغيرهما.

ثانياً - معالجتها: (علاقتها بكل من المبنيات والتغييرات الفونولوجية)

ويمكن أن يسجل بصند معالجة اللغويين العرب للظاهرة الصرفية عدة أمور:

الأول - أنهم في فصلهم النحو عن الصرف لم يخرجوا الحرف الأخير كله، بل أخرجوا ضبطه فحسب أو تغييره الإعرابي فجعلوه من الدرس النحوي، أما الحرف الأخير نفسه فهو من الصرف لأنه لام الكلمة أي أنه جزء من بناء الكلمة الصرفي، كما أنه يمكن أن يرد فيه إعلال بقلب أو حذف فيدخل بذلك في الدرس الصرفي. يخرج الصرفيون من الدرس الصرفي إعراب الحرف الأخير لا الحرف نفسه، يقول بعضهم في ذلك: «والإعراب طار على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يمتاز عنه»^(٢١). أي خرج عن إطار الصرف الذي يشمل أحوال الأبنية الثابتة لا الطارئة كالإعراب.

الثاني - أنهم أخرجوا من الدرس الصرفي بعضاً من بنى الكلمات، وهي بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام والحروف، وكذلك الأفعال الجامدة يقول الصرفيون في ذلك: «لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لتدور تصرفها، وكذا الأسماء العريضة في البناء كمن وما»^(٢٢). ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق، يقول: «ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال

الجامدة، نحو ليس وعسى^(٣٦). ويرجع إخراجهم العينية كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الصرف، في نظر البحث، إلى

- أنهم قد سجلوا في الصرف التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط، كان يكون من خلال تعيير الوزن أو بزيادة العلامة. ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي؛ حيث لا يرد الاختلاف بين أسماء الإشارة مثلاً على تعيير الوزن أو بوجود علامة وغيابها.

- وأنهم لقتصروا على تسجيل ما له قانون صرفي، ولا يخفى أن تغيير الضمير ونحوه من المبنيات ليس له قاعدة تنبئ بالتغيرات التي ترد فيه، إن سبب اقتصارهم على التغيير الذي يخضع لقانون صرفي دون غيره من التغيير الذي هو تغيير البنية الذي يرد في الضمائر ونحوها أن تغيير البنية هذا لا يقوم على أساس قانون صرفي يمكن أن يطرد لمجموعة الأفراد المبنية التي تختلف فيما بينها من حيث البنية أي أن أمر إخراج التغيرات التي تقوم في الضمائر ونحوها من الدرس الصرفي يرجع إلى غياب القانون الصرفي الضابط لهذه التغيرات حتى تدرج في الدرس الصرفي. ولا يمكن أن يُغزى إخراج الصرفيين لهذه التغيرات إلى أنها تغيرات كبيرة في شكل الكلمات أو تغيرات كلية، كما في تغيير «أنا - نحن»؛ إذ من هذه التغيرات ما يكون أقل حجماً من التغيرات التي تقوم في الأوزان، كتغيير الحركة من الفتح إلى الكسر للدلالة على الجنس في «أنت - أنتي».

الثالث - أنهم، مع عدم إخراجهم للضمائر ونحوها في الدرس الصرفي المستقل واقتصارهم على التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي ويخضع لقانون صرفي، قد رصدوا تغيرات هذه المبنيات، وهو التغيير الذي لا يقوم بتغيير الوزن أو العلامة، وإنما يقوم بتغيير البنية كلها، كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة التي تعد من المبنيات، وقد جاء ذلك في مباحث النحويين في النحو؛ إذ ترد مثلاً أفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات تحت مقعمة التعريف والتوكيد التي ترد ثالثة المقدمات النحوية الثلاث بحسب ترتيب ابن مالك للدرس النحوي الذي تمثله أبعينه وشاع فيما بعد لدى معظم النحويين.

الرابع - أن الرأي الذي يراه البحث بصدد معالجة تغير المبنيات عن طريق تغيير البنية، كما في الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، أن تنقل هذه

المعالجة إلى الدرس الصرفي المستقل؛ إذ إنها، على أية حال، تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقاً للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة^(٢٧). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تغييرات الضمير التي تلتي بحسب الشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية. أي أن تغييرات المبنيات هذه إذا كانت تخرج عن الصرف، من جهة أن طريقها غير صرفي؛ فهو ليس من خلال تغيير الوزن أو زيادة العلامة، ومن جهة أنها لا تنطوي على قانون صرفي تخضع له، فإنها تدخل الصرف من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معانٍ صرفية خالصة. كما لا يقدح في تغييرات المبنيات أنها لا قانون لها يضبطها؛ إذ يكفي هذه المبنيات أن تخرج في جداول تصريفية تُبين التغييرات التي تقوم، وتخصص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له.

الخامس - أنهم قد رصدوا مع تغييرات الاشتقاق والتصريف التغييرات الفونولوجية كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات، بل قد انمواها على تغييرات الاشتقاق والتصريف، فقد قصرُوا الصرف اصطلاحاً على هذه التغييرات الفونولوجية دون تغيير الاشتقاق والتصريف الذي مجرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه،^(٢٨). يشير بعضهم إلى عمل الصرفيين هذا في حديثه عن حد التصريف، بقوله: «ولما في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالنصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناطم^(٢٩)، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، لكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم للتصريف»^(٣٠).

ويكشف هذه العادة التي يشير إليها بعضهم صنيح الصرفيين؛ فقد سجل المازني التغييرات التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى في تصريفه؛ فلم يعتقد أجواباً للمشتقات ولا للتكسير أو للتصغير أو نحو ذلك من التغييرات التي تفيد تغييراً في الدلالة الصرفية، بل جمع في صرقه أجواب لبنية الأسماء والأفعال، ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو - إلخ^(٣١). ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المازني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نص في مقدمته عن علم التصريف

والحاجة إليه على اشتغال التصريف على تغييرات الاشتقاق والتصريف أيضاً، يقول «التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، ويهم إليه تشد هاقه» لأنه ميران العربية، وبه يعرف أصول كلام العرب من الروائد الدلحة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»^(٣٢). وقد جرى الميداني في كتابه منزلة الطرف في من الصرف»^(٣٣) وابن عصفور في «المتع في التصريف»^(٣٤) وكثيرون على هذه السبلة التي تقدم التغييرات الفونولوجية على تغييرات الاشتقاق والتصريف، أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك فجاء بين نوعي التغيير في صرفه، إذ تردد أبواب شابهته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية، فهو يسجل، مثلاً، في كتابه مباحث «أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها، والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (عمزة الوصل) والوقف» - إلخ^(٣٥).

السلس - أن رصدنا لهذه التغييرات الفونولوجية لم يأت بمعزل تماماً عن القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية، بل كانت قواعد هذه التغييرات بهدف جعل القولين الصرفية مطردة، ومد مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللغوية كلها، ويمكن أن نتبين كيف حفظت قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف العامة من تأمل المثالين التاليين: أ - لقد حفظ الإعرال قانون أطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به؛ إذ لولا القول بقواعد الإعرال في جملتها لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ال، ومع ق ي ل، وفي هذا تثبت آخر، حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جنود في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد آخر. ب - لقد حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة «الافتعال» للقاء بدلاً من إثباتها مرة للقاء، كما في ارتحل، والطاء مرة، كما في اصطر، ومرة ثالثة للدال، كما في ازدهر. لقد جعل مفهوم الإبدال للصيغة ثابتة مع اللقاء، أي في افتعل، وحمل الصور الأخرى فروعاً عليها، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل، وأثبتت لكل من لقاء والصور الأخرى على حد سواء وفي هذا ما فيه من اعتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم.

ولو ذهبنا لتأمل قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا كل قاعدة منها تمنع من خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب. ولعل في هذا

ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة ترصد تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القوانين الصرفية العامة والقواعد الفونولوجية الخاصة.

السابع - أن نم الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصة قد جاء من حيث كان يجب أن يجيء منهم والثناء عليهم؛ إذ أرفقوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظاً منهم على النظام، ولو أعملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكنت الصورة أشد قلقاً والأمر أكثر ذنباً؛ إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو تلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذاً عن جادة منهجه وخروجاً عنه مثلاً يعالج المطرد المستقيم على منهجه المعتمد.

الثامن - أن مسائل التمرين عندهم قد جاءت التماساً للرياضة بالميزان الصرفي الذي استنبطوه لتحديد الجهات الصرفية المختلفة للكلمات؛ فهي «أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثل ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضريب ومثل قاطر فتقول: ضريب، ومثل درهم فتقول: ضريب»^(٣٦)، ويرجع قيام مسائل التمرين بالرياضة التي تلتصق فيها من أنها تبني على طلب المجيء بأفعال على وزن أسماء أو وزن أفعال لم ترد لهذه الأفعال، وأسماء على وزن أفعال أو أسماء ذات أوزان لا ترد للأسماء المطلوب تصريفها؛ إذ يقتضي ذلك ضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعرال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكان على حصيلة اللغوية في تصريف المادة، وتلزمه أن يجري على قوانين التصريف التي يراد تدريسه عليها.

الوحدة الصرفية:

أ. في الدرس الصرفي الغربي:

لقد ترددت الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم morpheme^(٣٧) (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة^(٣٨)، فلقد أصبح لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سئلوا: ما وحدات اللغة الدلالية الصغرى؟ هي الكلمات^(٣٩). وشاع بذلك أن «الكلمات هي وسائل



المعنى وعنصر النماذج الدلالية»^(٤٠)، أما اللغويون فقد جروا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم، حيث «اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي المحصورة مادياً في سلسلة الحديث»^(٤١). أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر، فبينما يعيل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب النحوي الأساس فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم»^(٤٢).

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي، فقد مشكل المورفيم في اللغويات الأمريكية مع العونيم وحدة التحليل الأساس»^(٤٣) وقد قام «في الأربعينيات والخمسينيات جنل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات؟ وكيف تعرف أحسن تعريف؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية؟ ولم جراء»^(٤٤). وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن «توصل لغويون كثيرون، وبصفة خاصة في أمريكا، إلى أن الكلمة لم تكن، أو على الأقل ليس بالضرورة أن تكون، الوحدة الأساس للنحو، بل يجب أن نبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة»^(٤٥). اقترح سايبر... أن عناصر اللغة الدالة حقيقة هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات، واقترح أكثر من ذلك وهو أنه ينبغي أن تحلل الكلمات sing و singer... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئية»^(٤٦). ويصوغ ليونارد بلومفيلد الفكرة بصورة أوضح... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات) سماها الصيغ المقيدة bound forms.. وقد عرف الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات»^(٤٧). وتعريف المورفيم الدقيق هو «صيغة لغوية لا تحمل شبيهاً صوتياً دلالياً جزئياً بأي صيغة أخرى»^(٤٨).

وقد عالج علم اللغة الحديث تحقق المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والالمورفات التي تعد أشكالاً مختلفة للمورفيم لا يقوم معها لاختلاف في المعنى»^(٤٩)، وقد أخذ ذلك عدة تصورات؛ فقد عبر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والالمورف بأن جعل المورفيمات تجريديات^(٥٠)، أو أقسماً تنتمي إليها مجموعة من الأفراد «المورفيمات أقسام كالقوتيمات أفراد قسم القوتيم هي المورفات في توزيع تكاملي، بالمثل أفراد قسم المورفيم هي المورفات في توزيع تكاملي»^(٥١). كما عبر بعض

اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفارق بين الجوهر والشكل؛ يقول: «يمكن أن يعبر عن الفرق الذي حدد بين المورقات والألومورقات بتعبير الجوهر والشكل»^(٥٧). وقد قدم بناء على ذلك تصوره المتمثل في كون الكلمة تتكون من اللورقات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر. يقول: «المورفيم ليس جزءاً من الكلمة بالمرة. ليس له موضع في الكلمة. حين يمكن أن تجزأ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs»^(٥٨).

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقق الصرفي للمورفيم، وهو وسيلة وصف مألوفة لدى اللغويين هي التمثيل الصرفي لعنصر ما أو قسم ما^(٥٩) تدين مباشرة إلى باتيني Panini^(٦٠). وقد رآه إنجازاً جيداً لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج. فلقد «اخترع، بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة، للنحاة الهنائية وسيلة تسمى العنصر الصرفي»^(٦١). وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع؛ إذ استخدمه سوسير Saussure^(٦٢)، وكان موضع إطراء بلومفيلد للنحاة الهنائية^(٦٣)، كما يقرر بعض اللغويين أنهم سعداء تماماً بوضع المورفيم الصرفي بالنسبة للجمع المضاف في الروسية...^(٦٤). ولا يستثنى من المعجبين من اللغويين الغربيين بمفهوم المورفيم الصرفي هذا إلا نفر قليل؛ حيث «انتقده مباشرة بصورة فعالة نايذا Naida (١٩٤٨)^(٦٥)، وفيما بعد في دراسة شاملة هاس Hass (١٩٥٧)^(٦٦) لسوء استخدامات الصفر في الأنبيات اللغوية»^(٦٧).

ب - في الدرس الصرفي العربي:

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة، وغاية ما هنالك أن لهم، مع حديثهم عن الكلمة، حديثاً عما قد يبين الجنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة، كالعدد والنوع والتعيين... إلخ. وهو ما يعرف في ترسنا اللغوي بالعلامات وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، ويأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان ويلزم أن تشير إلى جملة الأمور التالية:

الأول - عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى؛ فقد التفتوا إلى تركيب بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوها

على حد سواء؛ فهم يرون أن كلمات، مثل: حملة ورجلان وبصرى والرجل ويصرب كل واحدة منها كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمة المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية»^(٦٣). كما يقول بعضهم عن تاء التانيث. «تاء التانيث بمنزلة اسم صم إلى اسم»^(٦٤). لقد رأوا أن علامتي التانيث والتثنية وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها، ولا من الريادات الصرفية التي تغير الوزن، وإنما قد أضيفت إلى ما دخلت عليه معنى فصارت معنى اللفظ مركباً لا مفرداً؛ فلم يكن أمامهم إلا عدها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها. ويعني ذلك أن القصرفين العرب لم ينفخوا عن تركيب اللفظة المفردة من داليتين إحداهما من الكلمة الأساس والأخرى مما دخل عليها مما لم يروه كلمة لعدم استقلاله ولائذفاء الإعراب عنه.

الثاني - وعيهم بطبيعة العربية التي تتمثل في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركيب والإفراد؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفرداً على الرغم من تركيب معناه، ينقل الرضي، يقول: «والمشهور في اصطلاح أهل المطلق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود الفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها» لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إنن يخرج عن حد الكلمة»^(٦٥). وقد حط الرازي بناء على ذلك استخدام الزمخشري الأفراد وصفاً للمعنى، قال: «(المسألة الحادية والعشرون) في حد الكلمة قال الزمخشري في قول المفصل الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهذا التعريف ليس بجيد لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدخل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين حدث وزمان... وسبب الخط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ فغلط وجعله صفة للمعنى»^(٦٦).

ويعني ذلك أن للعربية خصيصة منعت اللعويين العرب من أن يسيروا كل دلالة في البعظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ، إذ إن في العربية معاني مركبة لا تقابلها الفاظ مركبة ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى يضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر المعجمي، وهو كما لا يخفى لا يتفصل عن الكلمة التي يعد قلباً لها، فليس من ثم شيء

مستقل فضلاً عن أن يكون هذا الوزن وحدة كلمة. كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها، نحو منه، ومهـ، إلخ تتركب من دلالاتي الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض. لقد قصر اللغويون العرب التركيب على تركيب اللفظ دون تركيب الدلالة، وقد جاء المركب لفظاً لديهم منحصراً في خمسة أنواع، يقول بعضهم: والمركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي، كقلم زيد، ومركب إضافي، كغلام زيد، ومركب تعليلي كخضعة عشر، ومركب مزجي، كبعلبك، ومركب صوتي، كسيبويه^(٦٧).

الثالث - إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تعالج باستقلال يرجع إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تقيد دلالة بمتنح فصل بعضها عن بعض؛ فوزن الكلمة، مثلاً، لا يمكن فصله عن جذر الكلمة مع أن كلا منهما يعد عنصراً من عنصري الدلالة الثابتة للكلمة. ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة، كما يرجع إلى ورود محلي مركبة لا تتركب في الفاظها، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها، ولا تتكون من أجزاء صرفية يمكن أن ينسب إليها المعاني التي تقوم فيها، فمع دلالة هيهات وشتان ونحوهما على دلالاتي الحدث والزمن ليس فيهما أجزاء صرفية، بل كل اسم فعل منهما يعد وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة.

الرابع - أن اتفانهم الكلمة الوحدة الصرفية يرجع إلى أنهم أروا أن تطرد لهم الوحدة الصرفية؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جزئها وحدة صرفية. وقد اهتموا الكلمة وحدة صرفية لما رأوا أن جزء الكلمة لا يطرد وحدة صرفية؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ.

الخامس - عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي^(٦٨) - الذي يرد المورفيم في إطار هذا المفهوم - للغة العربية التي تتميز بأنها لغة اشتقاقية لا إصاقية، ومن ثم لا يحتل غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز. إن العربية تعتمد على انقلاب الاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة لاشتقاق الكلمات^(٦٩)؛ فتزد الأفعال والمشتقات علامة وغير علامة عن طريق الوزن لا عن طريق لاصقة صرفية، أما تصريف الأسماء في العربية فهو يستخدم اللاصقة التي تعرف في تراثنا اللغوي بالعلامة، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التنثية وجمع



للتصحيح، كما يرد بعض من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك، كما في جموع التكسير ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنكليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق و لاصقة التصريف، مثل ورود er للاشتقاق (اشتقاق لفظ دال على فاعل الحدث)، و ورود -s للتصريف (بمعنى حالة الجمع)^(٧٠)

ويفسر غياب لاصقة الاشتقاق في العربية عدم حديث اللغويين العرب عن اللواصق، إذ رجع هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية. وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية، إذ من المنفرد أن النظرية النحوية الحديثة، وبخاصة مدرسة لغويي ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian التي كانت فيها بدايات النحو التوليدي، قد وجهت إلى لغات ما يسمى النموذج الإلصاقى agglutinating. تلك اللغات التي يميز تصريفها من خلال اللواصق التي يمكن أن تدخل مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد^(٧١). وقد تسامل بعض اللغويين تشككاً عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره للغات الإلصاقية^(٧٢).

الساس - أن الصرف العربي اتخذ مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ولم يتخذ مصطلح اللواصق لاختصاص زوائده الصرفية الداخلة على الكلمات ببيان حالة الكلمة من حيث الأحناس الصرفية التي ترد على الكلمة، فهي ترد علامة على الأحناس الصرفية التي ترد عليها الكلمات، وليس فيها ما يخرج عن طبيعة التعليم، العلامة، هذه، إذ ليس منها ما يأتي، مثلاً، لاشتقاق لفظ من آخر كما في نموذج اللغات الإلصاقية ويعني ذلك أن مصطلح العلامة لا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد الصرفية في اللغة العربية، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة؛ حيث تقوم برصد زوائد التصريف التي تدخل على الكلمات في العربية، وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة.

لقد اتخذت العلامة هذا المصطلح لأنها لم ترد في العربية إلا تحديداً للحنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة التي دخلت عليها، ولا تولي العلامات في العربية إلا مورفيمات التصريف في الإنكليزية دون مورفيمات الاشتقاق التي تستخدم لا لبيان للحنس الصرفي، ولكن لاشتقاق كلمة من أخرى كما في لواصق الماضي واسم الفاعل واسم المفعول... إلخ، ولعل لفتت العلامة في العربية على تحديد الحنس الصرفي

الذي وردت عليه الكلمات كلن كافياً في نظر النحاة إلى تسميتها بالعلامة ملاحظة لطبيعتها المتمثلة في بيان الجنس الصرفي الذي ترد عليه الكلمة، ولا مشاحة في مصطلحهم لوقوعه على ما ورد له دون زيادة أو نقصان.

السابع - أن تحقق العلامة قد سجل في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة مثلما سجلت تحققات المورفيمات بوصفها المورفيمات لها أو أشكالاً مختلفة منها. ويظهر هذا الأمر من أن الصرفيين العرب يتكرونها أداة للتعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين، القمرية التي تنطق فيها اللام، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها رفعا، مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأقرانه التي يتحقق فيها، أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض اللغويين.

الثامن - أنهم فرقوا بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء، فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع، وكذلك يرون غياب علامة التانيث عن الكلمة علامة على التنكير، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء، كما في حديثهم عما يستوي فيه المذكر والمؤنث، يقول: من ذلك قولهم بعير ناهر، إذا سئل فاشتد سماله. وناق ناهر، وبعير ضامر، وناق ضامر^(٧٣). وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التانيث لبعض الصفات، يقول بعضهم: «أعلم أن ناعلاً إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التانيث، كقيلك: رجل قائم وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التانيث، كقيلك: امرأة حائض، وطلق، وطامث، وظاهر^(٧٤). وقد نكروا كل الصفات التي لا تلحقها هاء التانيث، يروي صاحب اللسان عن الحيثاني قوله: «ما كلن على مفعال فلن كلام العرب والمجمع عليه بغيرها في المذكر والمؤنث إلا لحرفاً جاءت ثواب قبل فيها بالهاء، نحو رجل معطاء، وامرأة معطاء^(٧٥). وهم بذلك لا يسجلون مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيماً صرفياً فحسب، بل يفرقون بين نوعي غيابها: الدال وغير الدال. مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يؤكد على أن «الفرق بين الصفر واللاشيء هو، بنقطة، نقطة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية^(٧٦). إن تطبيق مفهوم نظام العلامات، الذي يقدمه علم

اللغة، يفيد أن الصفر يكون قرناً ذا دلالة إن ما ورد في إطار نظام من العلامات^(٧٧)، وذلك بشرط الأخذ بتنظيم التقليلات التي قنمها نو سوسير لا محدد نظام الوحدات الدلالية^(٧٨) الذي توفر عليه يليك Pike.

ومما يلتفت للنظر بصدد غياب العلامة الدال لو ما يسمى بالمورفيم الصفري أنه بينما استقبلت اللغويات البنيوية مفهوم المورفيم الصفري بهذه الخطوة والتكريم، كما بيناه سابقاً، لقي ما يقابله لدينا، وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدال وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي، لتقلداً عنيفاً ولتجاهات غير قليلة، إذ للعلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب للعصرين ليس إلا نوعاً من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو عنه الدرس اللغوي الحديث. لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصفري لغوية تسمح بمد مطلة القواعد الصرفية التي يقدمه مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحاً لمعالجة الكلمات ذات المورفيمات المتميزة والكلمات التي لا تنماز فيها المورفيمات بعضها من بعض، فقرروا بصدد ذلك أن على منهج الوحدة - الترتيب LA^(٧٩) الذي يبنني في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصفري؛ فقد اقترح بلوتش Bloch في مقال نير ومحكم (١٩٤٧)^(٨٠) أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة - الترتيب LA أن تعالج الكلمة الكاملة، sank، بوصفها رمزاً للعنصر المعجمي، sunk، وحده، ومن ثم يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero، أو بالمورف الصفري zero morph في نهاية الكلمة^(٨١). أما اللغويون العرب للعصرين فلم يروا في العلامة السلبية والاستتار والتقدير نوعاً من الفنيات التي تتخذ لطرد القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكثر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما، وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفنيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطراباً وتشوشاً عظيمين.

٣ - المنهج

مقدمة:

١ - المنهج: لغة واصطلاحاً

يُرد المنهج والمنهاج في اللغة العربية على معنى «الطريق الواضح، وفي التنزيل «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً»^(٨٣)، والمنهاج الخطة المرسومة (محددة). وعنه: منهاج الدراسة. ومنهاج لتعليم ونحوهما. الجمع منهاج. المنهج المنهاج. الجمع منهاج»^(٨٣). كما يرد «في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»^(٨٤). ويرجع تسمية الطريق بالمنهج إلى انتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة؛ ذلك أن اللفظ مشتق من «نهج» التي تلحق بالوضوح والاستبانة، وهذا ما تفيد مراجعة المادة في لسان العرب، يقول: «طريق نهج. بين واضح، وهو النهج... وطرق نهجة، وسبيل منهج، ومنهج الطريق وضحه... وأنهج الطريق وضح واستبان وصار نهجاً واضحاً بيناً»^(٨٥). ويلتبس المعنى الاصطلاحي هذا المعنى المعجمي في تعنيده له، فالمنهج في الاصطلاح هو:

«(أ) بوجه عام، وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة».

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها»^(٨٦). كما يعني المنهج «method» طريقة لفحص، أو للبحث عن المعرفة»^(٨٧). ويراد بمنهاج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»^(٨٨). كما قد يشار اصطلاحياً بالمنهاج إلى «الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية»^(٨٩).

ويبدو تلعب المعنى الاصطلاحي للمعنى المعجمي للفظ من أن الطريقة هي الوسيلة التي يتخذها الإنسان للوصول إلى غايته. على أن هذا المعنى الاصطلاحي في العربية يراعي ما تقرر في أصول البحث ومنهاجه الحقيقية التي ترجع في صورتها

المعاصرة إلى البحث الغربي. ويبدو ذلك من تتبع اللفظ في الثقافة العربية على ما نسينه فيما يلي.

إذا ما بحثنا في المعجم الإنجليزي عما يقابل هذا اللفظ، وهو «method» وحسب المعجم يبين تاريخ اللفظ فينص على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم يستخدم في الفرنسية الوسيطة MF الذي يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta + hodos] ١٥٤١،^(٩) لما دلالة فقد أثبت المعجم له جملة من المعاني، منها ١ - إجراء أو عملية لإحراز موضوع مثل أ. ب - إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبق بواسطة نظام أو فن خاص أو يناسبهما. ج - خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم. د - طريقة أو فنية أو عملية عمل شيء ما أو لأجله. هـ - مجموعة المهارات أو الفنيات. ٢ - نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وفنائه،^(١٠)

ويعني ذلك أننا سندور في حديثنا عن المنهج حول تلك الوسيلة التي اتبعتها النظرية الصرفية لتؤدي من خلالها دراسة الظاهرة الصرفية المتمثلة في دراسة التركيب الداخلي للكلمة. وسوف نعرض ما نستنبطه الصرفيون العرب في ضوء ما تمخضت عنه النظرية الصرفية المعاصرة في هذا الصدد، ثم نعود إلى الدرس الصرفي العربي لإعادة قراءته واستلهامه في ضوء ما اشتهر في الدرس اللغوي المعاصر من مناهج للدرس الصرفي، وذلك طلباً لتقييم دقيق قدر المستطاع للنظرية اللغوية العربية في جانبها الصرفي، وإتساعاً للإسهام العربي في النظرية الصرفية بوصفها وجهاً من الأوجه المختلفة التي تتمثل فيها هذه النظرية الصرفية.

٢ - التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية والغربية:

يمكن أن نقرر ابتداءً أن في الدرس العربي للصرف ثلاثة نماذج للتحليل الصرفي، إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لصبط تغييرات الضمائر وبحوها من المبنيات، ويلجأون إلى وسيلة العلامة لصبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم، ويعتمدون إلى الموزنين الصرفية^(١١) لصبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير.

لما لدرس الصرفي العربي فيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد

عرفها هذا الدرس، وقد عرض لها تشارلز هوكيت Hocket, C. F. في مقال له بعنوان «Two Models of Grammatical Description»^(١٧)، تتمثل في منهج «الكلمة - التصريف Word - Paradigm»، وقد اتخذ له اختصاراً «WP»، وهو يعد أقرب ما يكون إلى التراث الغربي القديم؛ حيث يتمثل وهو كما يظهر من المصطلح المتخذ له بعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له، وهي وحدة الكلمة لا المورد الذي استحدثت بآخرة. ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج للجدول التصريفية العربي. ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج «Item-arrangement» «الوحدة - الترتيب»، والرمز المختصر الذي اتخذ له هو «IA»، والمنهج الثالث بمنهج «Item - Process» «الوحدة - العمل» ويرمز له اختصاراً بمنهج «IP»، ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورد الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين.

وتفيد مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب ما

يلي:

— أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجاً متكاملأ يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي يمكن أن تستخدم متضافرة، وهي كما قدمنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازن الصرفية، التي لا ينافسهم فيه أحد متقدم عليهم ولا لاحق لهم، تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطي عملية التحليل الصرفي للغة العربية؛ إذ تقوم متعلونة على دراسة التغيرات الصرفية في اللغة العربية. ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة؛ حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين. إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي. أما الصور الثلاث الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي، وليست متعلونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية؛ إذ يتتاقى استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخرين.

لقد اتخذ اللغويون العرب نموذجاً متكاملأ، لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة - الترتيب، ولا على مجرد معالجة الوحدة - التغيرات كما مع منهج الوحدة - العمل، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة - التصريف.

لن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحلحة إليها، حيث لم يستخدموا أيّاً من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحالونه من الكلمات رقيماً يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلتها في الدرس العربي ومعالجتها. وفيما يلي استعراض موجز للنماذج الثلاثة المختلفة من المنهج

النموذج الأول: (الجدول التصريفية)

أ. فكرته:

وهو نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلام في جدول يكشف عن الأفراد التي ترد لكل وجه تصريفي نوعاً أو عدداً أو شخصاً، وذلك كأفراد الضمائر. وتغطي الجداول التصريفية التغييرات التصريفية التي ليس لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن، كما أنها لا تخصص لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها؛ حيث لا يبقى بعد ذلك إلا أن تسجل الأفراد المتغيرة في جدول يجمعها.

ب. تطبيقاته:

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام، حيث يتم جمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيل أفرادها مع ما يقابله من الدلالة.

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية، مثلاً، لإحصائهم لصيغ الضمير المختلفة وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة، يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصاً كل صيغة به بالدلالات التي تقوم بيزائه: وهو لثنا عشر: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم المشترك أو المعظم نفسه، وأنت للمخاطب^(٩٤).

ج. مقابلة الغربي (منهج الكلمة التصريف Word - Paradigm "WP"): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي، أما أبعاده النظرية فهي حديثة، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي^(٩٥) عن المناهج الثلاثة

الوحدة الترتيب LA، والوحدة العملية IP، والوحدة - التصريف WP مكن هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بالسمات الرئيسة لهذا المنهج الآخر على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي يسط فيه كثير من التراث النحوي الغربي^(٩٦). وقد استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل^(٩٧) في الدرس اللغوي الحديث.

ويرجع استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المتخذ له إلى أنه لا ينظر في المورفيمات، بل قد تكون العناصر التي تسجل في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات. كما أنه معني، بصورة أساس، بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يفيد كل واحد منها دلالة من دلالات هذه الكلمة. لقد استخدم لفظ الكلمة لما كان المنهج يقوم على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها.

يعدّ نموذج الكلمة - التصريف نموذجاً صرفياً ثالثاً، اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩)، وماتيويس Matthews (١٩٧٠، و١٩٧٤)، يرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المكون formative، وأقل ميلاً من نموذج الوحدة - العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية، واتسار هذا النموذج فانهون بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلية يحقق أي الاصناف... وهو يدرك مشكلة التصنيف^(٩٨).

وتقوم فكرة هذا المنهج في الدرس الغربي بالصورة التي تقوم بها فكرة الجداول التصريفية؛ حيث يقوم على رصد التغيرات ووضع الأفراد التي تنتجها هذه التغيرات في جداول تصريفية. وقد اتخذ البحث للنموذج الذي استخدمه الصرفيون العرب مصطلحاً خاصاً يتفصل عن مصطلح المنهج المستخدم في الغرب رغبة في تمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح.

د. معلم معالجته:

يمكن تبين معلم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

لن منهج الجداول التصريفية لا يتناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة، وليس لها طريق صرفي تلقى منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.



- أن التطبيقات التي وردت له في الدرس العربي قد أخرجت من الدرس الصرفي، ولا يحصى أن الصرفيين في حقيقة الأمر قد أخرجوها من الدرس الصرفي على أساس أن ليس لها طريق صرفي يتم من خلاله، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تحصص له، وقد جعلوا كل تغييرات البنية التي على هذا النحو من غير الدرس الصرفي، إلا أننا نراها من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية، وهي تلك الدلالات التي تثبت للأجناس الصرفية النوع والعدد... إلخ. ونرى أن عدم ورود طريق وقانون صرفيين لا يستلزم إخراجها من الصرف؛ إذ بحسبها أن تدرج في جداول تصريفية تغطيها كما فعل الصرفيون أنفسهم، وإن جاء صنيعهم هذا في مباحث مختلطة بالنحو.

- أن تطبيقات هذا النموذج في الدرس العربي لن جدولهم التصريفية قد جاءت، كما لا يخفى، قليلة قليلة النماذج العربية التي تحتاج إليها؛ فلم يستكثروا منها، ولم يستخدموها حيث لا حاجة بهم إلى استخدامها. ويعني ذلك أنهم كانوا ذوي حس لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج.

- أن قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده يؤكد حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي؛ إذ لو كان التأثير قاشماً لاعتمد العرب في رسمهم الصرفي على نموذج الكلمة - التصريف بصورة كبيرة؛ إذ استعمل هذا النموذج في التراث الغربي بصورة كلية^(٩٩).

- أن وحدة المنهج المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المورفيم.

- أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالاتها المختلفة، بل يقوم بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بحوار معناها المعجمي وسماتها النحوية^(١٠٠). بل له «في أفضل حالاته» فص أولي بين الجذع والنهايات^(١٠١).

الثالثة - أنه يمكن التمثيل على ما اقتاده من عدم صلاحية الرموز التمييزية في التحليل الصرفي بنكر نهايات مشتركة مع وجهي الكلمة، كأن ينتهي المعرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة، لقد شكك «في مبدأ الرموز التمييزية» تمثل من الإيطالية



Singular	Plural
donna امرأة	donne نساء
monte جبل	monti جبال
ragazzo واد	ragazzi أولاد
dito إصبع	dita أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a ، o ، e)، وثلاث حركات تظهر في الجموع (a ، e ، i). بتعبير آخر تتقاطع المجموعات^(١٠٦). إن اشتراك الوجه التصريفي كالأفراد ومقابله كالجمع في نهيات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عد هذه للنهيات علامة على أحد الوجهين دون الآخر.

– النموذج الثاني: (نموذج العلامة)

أ – فكرته:

يمثل هذا النموذج صورة من صور تحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي، إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغيرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف، كالتانيث بالناء أو الألف والتثنية بالألف والنون أو الياء والنون وجمعي التصحيح.

ويتميز هذا النموذج أنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تنضاف لإفالة الوجه التصريفي المراء، بل يرصد مع بيان العلامة التغيرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة، وذلك كما في رصده لتغيرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية، مثلاً.

ب – تطبيقاته:

يرد هذا النموذج لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب. يسجل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها: «التأنيث يكون على ضربين: علامة وبغير علامة، فعلمة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين الناء، تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف، أما للهاء فتأتي على

سبعة أصرب»^(١٠٣). لقد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة كما تحدثوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتها بطقها، وكذلك تحدثوا كما يكشف هذا النص القصير، عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التثني؛ ولذلك يعد حديثهم عن العلامة أقرب إلى فكرة تجرئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة - الترتيب. ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في التثنية بنون تغيير ومع التعبير. «الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كل مفرداً لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فتقول في رجل وجارية وقاض، رجلان وجاريتان وقاضيان»^(١٠٤). ويقولون في زيادة ياء النسب: «إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي، وإلى تميم تميمي، وإلى أحمد الحمدي»^(١٠٥).

لقد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة، ولم يبينوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ولم يسجلوا الأفراد في جداول تصريفية، لقد وصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة فتسنى إكمال الحديث عن جذع للكلمة دخلته لاصقة (علامة بتعبير الصرفيين العرب)، وكاننا مع العلامة مع مورفيين متتالين في توال محظوظ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتعلم الحالة الصرفية للكلمات؛ فهي تأتي للتثنية والتثنية والجمع ونحو ذلك من الحالات الصرفية، ولا تأتي لاشتقاق كلمة من أخرى، كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكلا الاشتقاق والتصريف.

ج - مقابله الغربي (منهج «الوحدة - الترتيب» «IA»): (التاريخ المصطلح - الفكرة)

كان هذا المنهج هو «المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات»^(١٠٦)؛ حيث كان مفهوم من هذا النوع واضحاً سابقاً في عمل هاريس (Harris) (١٩٤٢)^(١٠٧)، وأعيد بكتابات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسة التي

بدأت من ١٩٥٧ (هوكت، ١٩٥٨^(١٠٨)) : ص ١٢٢ وما بعدها، وهل Hill، ١٩٥٨^(١٠٩) : ص ٨٩ وما بعدها، وجليسون، ١٩٦١^(١١٠)، ص ٥١ وما بعدها، وهل، ١٩٦٤^(١١١) : ص ٢٢ وما بعدها^(١١٢).

كما أنه «يرافق بصورة رئيسة، لكن ليست كلية، مع النظرية التطبيقية للغة»^(١١٣) التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)^(١١٤)، وجليسون Gleason أيضاً (١٩٦٤)^(١١٥)، (١١٦).

ويمثل، على أية حال، منهج الوحدة - الترتيب هذا نموذجاً يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات، وأحياناً في التحولات نحوية لكبر من الوحدة الأسس [كالركب الاسمي والركب الفعلي]. وتربى الكلمات في هذا المنهج خطأ من سلاسل «ترتيبات» للمورفات morphs^(١١٧).

ولا يخفى أن الوحدة التي تراكب في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية دون غيرها من الوحدات اللغوية.

ويرجع اتخاذه لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية - بدلاً من كل من الكلمة والمورفيم - إلى:

- أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف، بل يكون الترتيب المراد في الصرف لعناصرها.

- أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم في الكلمة فعلياً، وهي كما لا يخفى ليست المورفيمات نفسها، بل الصور التي تحقق فيها المورفيمات وهي ما يقال لها المورفات تلك المصطلح الذي استخدمه هوكت Hockett لأول مرة^(١١٨).

- أما الترتيب المراد في مصطلحه فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي يعالجها وهي علاقة التسلسل البسيط؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات بوصف مجموعة المورفات التي تتوالى بشكل خطي لتكوين الكلمات؛ فهو بذلك يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات المتمثلة في «التسلسل البسيط، هكذا في مثالنا المورفيم Farm يتقدم المورفيم الثاني -er- ويتقدم هذا المورفيم الثاني للمورفيم الثالث الجمع»^(١١٩).

وتتمثل فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر. ويفترض فيه ألا يكون مع زيادة اللاصقة تعبير آخر، أي أنه يتفصل عن النموذج العربي الذي يبيح رصد العلامة (الزيادة الصرفية) والتغييرات المصاحبة. وهذا ما يجعل البحث يتخذ للنموذج العربي مصطلحاً بعيداً عن مصطلح المنهج الغربي منهج الوحدة - الترتيب، إذ اتخذ للنموذج العربي مصطلح «نموذج العلامة».

د. معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن نموذج العلامة العربي لا يقتصر على بيان العلامة، كما أشرنا، بل ينص على ما يصاحبها من تغييرات على حين أن منهج الوحدة - الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية، بل يعد ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئاً خارجاً عن منطق هذا المنهج.

- أن نموذج العلامة لا يساوي بين الكلمة الأساس وما ينشأها من علامات، على حين يجعلهما منهج الوحدة - الترتيب على السواء، إذ يقوم على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد، ذلك أنه يرصد جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتياً ودلالياً^(١٢٠). وهو يتصل بالصورة التي يتحقق فيها (المورف) أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة إلى استخدام مصطلح المورفيم في هذا المنهج لحياناً تبسيطاً أو تجوذاً.

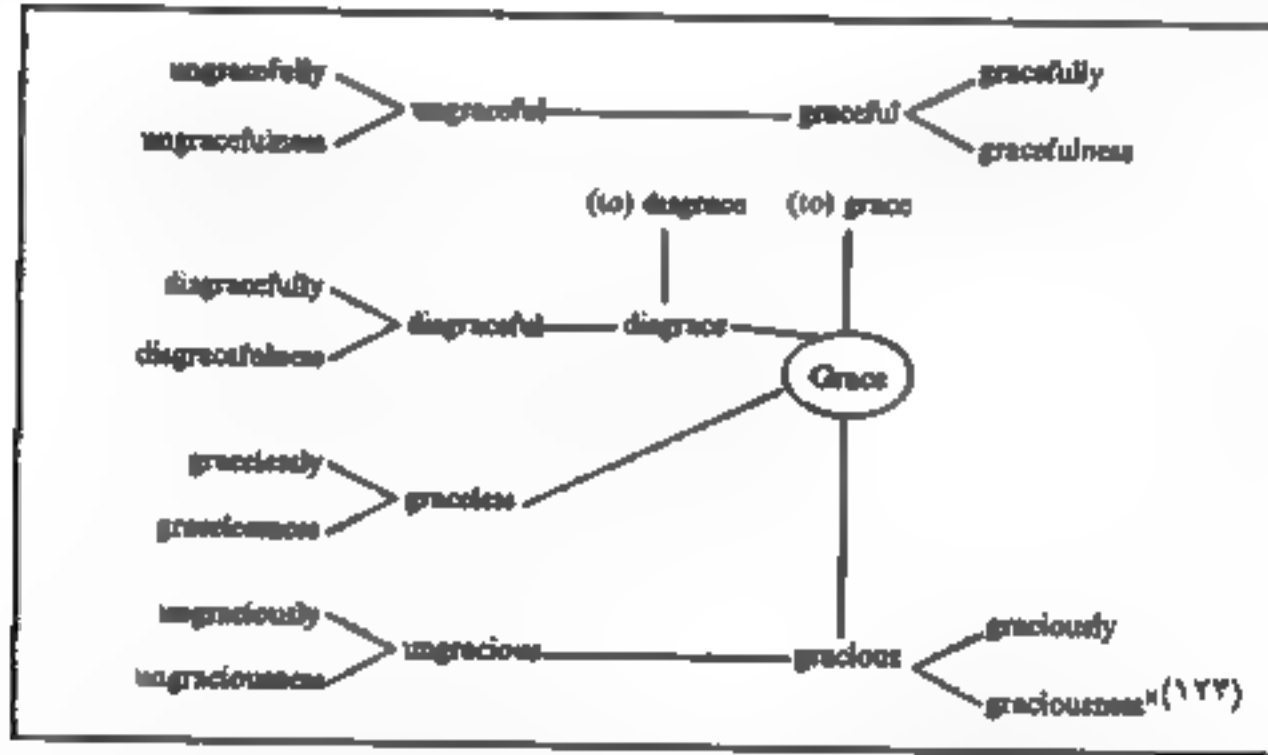
- أن نموذج العلامة قد استخدم في درسا العربي لمعالجة الجانب الإلصافي الذي يرد في العربية، إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية، وليس لها من الطبيعة الإلصافية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات.

- أن منهج الوحدة - الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليس الوحدة المجردة التي هي المورفيم، بل ما تتحقق فيه هذه الوحدة.

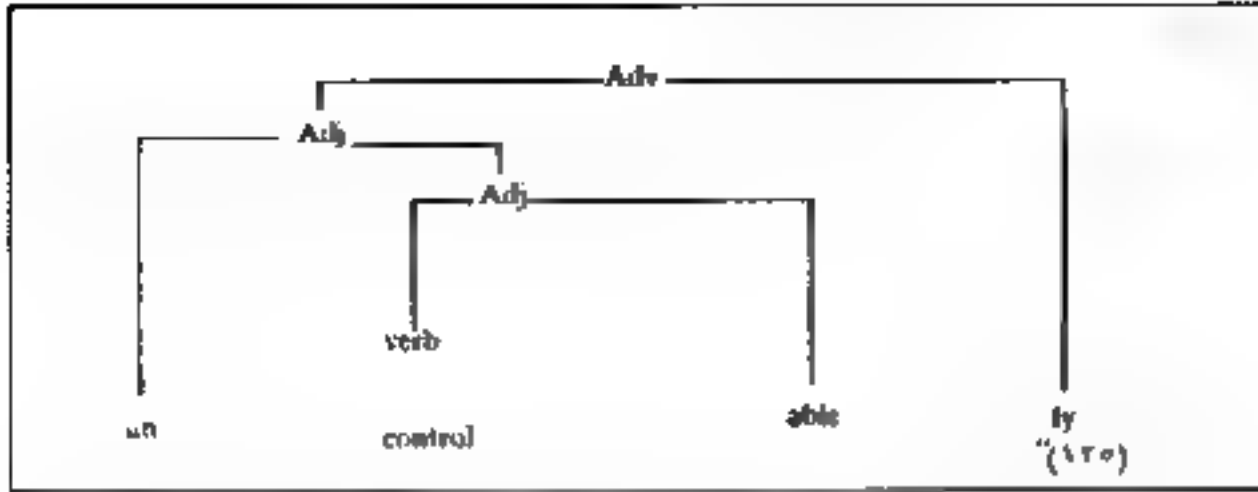
أن منهج الوحدة - الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة، حيث أتت متابعة التحليل الهرمي، الذي يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو^(١٢١) لتحليل التركيب اللغوي، إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة

اتخذ الدرس اللغوي للعناصر لها مصطلح المورفيمات، ولعل هذا ما جعل هوكت يشعر أن منهج الوحدة - لترتيب جديد تسيباً^(١٢٢).

إن هذا المنهج لتسب ما يكون للغات الإصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي، ويبدو لك من نحل طبيعة التركيب في اللغة الإصاقية التي يمكن أن يجليها لنا المثال المصور الذي تقدمه موسوعة كمبردج للغة الإنجليزية؛ إذ يكشف هذا المثال عن كفاءة للالصقة في اشتقاق الكلمات؛ فهي تقدم للواصق اثنتي عشرة صورة للكلمة.



وتتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإصاقية بأننا إذا تفكرنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجدنا أنها تتكون من مورفيمات، وأن مورفيماتها مرتبة...؛ فلن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة^(١٢٣) فأي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية. على أنه يمكن مع اللغات الإصاقية هذه التي يناسبها منهج «الوحدة - الترتيب» أن نحلل تحليلاً لفظياً أو هرمياً؛ إذ يمكن مع أي صورة مع سبق أو مع لفظ uncontrollably مثلاً، أن نرى مجموعة المورفيمات un + control + able + ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يظهر أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذه الأجزاء، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة، كما يبدو في الرسم الشجري التالي:



إذا يتضح أي لاحقة Adverb «ly» دخلت على Adjective الكبير uncontrollable الذي تكون بدوره من Adjective صغير مع سابقة الضد «un» - أنه يقتضي أن يتحدث الصرفيون عن المورف الصغرى^(١٢٦) الذي يعني الحالة التي لا يكون للوحدة الصرفية (المورفيم) أي تحقق مادي؛ وذلك ليعالجوا من خلاله الجمع الذي لا يفرق في صيغته عن مفرد بشيء يمكن تسجيله مورفاً لمورفيم الجمع، وذلك كما في لفظ sheep الذي يستخدم لكل من المفرد والجمع بلا معنى فرق صوتي.

- أنه قد يقتضي من بعض اللغويين^(١٢٧) افتراض أن يكون الإحلال من صور المورفيم (المورفا) ليتمكنوا من الحديث عن مورفيم للمفرد يستبدل بآخر للجمع في الكلمات التي يفرق مفرداها عن جمعها بتغير عنصر صوتي، كما في feet وfool اللتين رأوا فيها الصائت (u) في المفرد قد استبدلت بالصائت /i/ في الجمع، وهو أمر منتقد، «على أية حال، بأن الإحلال عملية لا جزء، ولا نستطيع أن نضيف الإحلال إلى جدع، وبالأحرى نحن نحل الجذع، لو بتعبير آخر إن الإحلال والطرح بالنسبة لهذه المسألة ليسا شيئا تضاف، بل عمليات بديلة للإضافة»^(١٢٨).

- النموذج الثالث (نموذج الميزان الصرفي):

١ - فكرته:

قام النحو العربي في جانبه الصرفي منذ سيبويه على رصد الجنود التي تشكل أسس الكلمات مع إتباع رصد هذه الجنود باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجنود، وبيان طرق توليد هذه الأوزان، وما أكثر ما يجد في النثر اللغوي

للعربي إحصاء للأوزان، يدوي بعضهم في ذلك عن ابن القطاع في كتابه الابنية. قد صنف العلماء في ابنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فلورد للأسماء ثلاثئة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وذاك عليه اثنين وعشرين مثلاً. وذاك أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة، وذاك ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أصعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تكليف الأئمة ألف مثال ومثني مثال وعشرة أمثلة^(١٢٩). كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان فذكر أربعاً وعشرين طريقة، منها: المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حركة وحرف، وإما بنقصان حرف أو حركة أو حركة وحرف. فهذه ستة مع أفراد الزيادة والفرد النقصان، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة^(١٣٠).

ويعد الميزان الصرقي قريب الصلة بمنهج الوحدة - التغير الذي يقوم على رصد تغيرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقاً أو تحريفاً، إلا أن الميزان يتفوق عليه كثيراً من حيث إنه حين يرصد التغيرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تبطلها التغيرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كالشفة عن الوجه الذي قام فيها التغير.

كما يعد درة الصرف العربي هذا النموذج نموذج الميزان الصرقي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعمل الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو يمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحدياً للعقلية الغربية التي لم تكلف في الصرف هذا النمط من التجريد، يشهد بعض اللغويين على ذلك، يقول: «أسس في القرن الثامن سيبويه، مؤلف أول نحو تام للغة «الكتاب»، الوصف الصرقي لها الذي بقي فعلياً منذ ذلك الحين، وهو يؤدي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالباً للأفعال، مشتقاً أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف (كتاب...). واجه هذا وحده الأوروبيون لأول مرة بمفهوم صرقي ذي مستوى تجريدي أعلى كثيراً من نموذجهم التقليدي الذي تصوره حتى الآن في الكلمة والتصريف كلية»^(١٣١).

ب - تطبيقاته:

يقوم نموذج الموزن الصرفية على رصد تغيرات الاشتقاق؛ إذ يقسم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات. ومن ذلك ببناء الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمرأ، والمشتقات علملة وغير علملة. كما يقوم على طائفة قليلة من تعبيرات التصرف لا الاشتقاق، كما في صيغ جمع التكسير، وبناء الفعل للمعلوم والمجهول، ولا يخفى أن الجمع يعدّ وجهاً تصنيفياً للاسم كما أن الفعل يأتي تصنيفياً على وجهين بحسب بئانه، هما: البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

ج - مقابله الغربي (منهج الوحدة العملية "IP" Item - Process): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

ورد مصطلح هذا المنهج عند تشارلز هوكت Hockett؛ حيث «اقترح مصطلحي الوحدة - الترتيب "IA" Item-Arrangement والوحدة - العملية "IP" Item - Process»^(١٣٧). على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة - الترتيب؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر؛ فإن «له قرناً طويلاً مشتقاً، وفقاً لهوكت Hockett، من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر، على حين شعر أن منهج الوحدة - الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبياً»^(١٣٨). وهو يمثل مع منهج الكلمة التصريف الذي سنتناوله بعد هذا المنهج «منهجين بديلين [المنهج الوحدة - الترتيب] أعطيت لهما عناية أقل نوعاً ما في الفترة المتقدمة مباشرة [عن منهج الوحدة - الترتيب]»^(١٣٩). ومع أن منهج الوحدة - العملية أقدم زمنياً من منهج الوحدة - الترتيب إلا أنه عاد بدلاً عن منهج الوحدة - الترتيب الأحدث منه، وقد «اكتسب في السنوات الأخيرة تأييداً وبخاصة بين النحاة التوليبيين الذين يمكن بالنسبة لهم، رؤية كل قاعدة إملائية عملية»^(١٤٠). بل «إن الإثبات الحقيقي لمنهج الوحدة - العملية IP يرجع، علاوة على ذلك، إلى عمل المدرسة التوليبية في العقد الماضي [الستينيات] - ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة - العملية جرد أساس مما صار معروفاً بالفونولوجيا التوليبية»^(١٤١).

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعدّ المنهج الجديد الفخيم؛ إذ «أصبح منهج العملية اليوم شائعاً مرة ثالثة»^(١٤٢).

ويراد بلفظ العملية التي يرد في مصطلح هذا المنهج تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي:

- عمليات تتولد منها أقسام الكلم المختلفة رئيسة أو فرعية، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة.

- عمليات تتعدد بها صورة الكلمة، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة من وجه التذكير إلى وجه التأنيث، ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع... إلخ.

- عمليات تتكيف بها الكلمات صرفياً، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما، وهي ما يمكن تسميتها بالتغيرات الفونولوجية الصرفية.

- عمليات تتطور بها الكلمة فتتغير صورتها، كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة. وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغيرات معيارية درسهم أو قياسهم على دراسة المستوى من العربية الفصحى صيانة له من اللحن؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرتهم عنلية منهم باللحن. ويمكن أن يحدد هذا النموذج بأنه «نموذج من الوصف يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات. ترى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق، مثلاً الوحدة «took» مشتقة من الوحدة «take» بعملية تتضمن تغيير حركة. يمكن تطبيق هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته، مثل النحو التوليدي، على أن استخدامه الأصلي كلن في الصرف»^(١٢٨).

د - معلم معالجته:

يمكن تبين معلم معالجته من خلال الملاحظات التالية.

- أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي العربية؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في حائنها الأكبر؛ فلا يصلح لها منهج الكلمة - التصريف لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جدول تصريفية، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جدول تصريفية؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور، فنقول مع

كل فعل، مثلاً: كتب يكتب لكتب كتابة مكتوب... إلخ. ولا يخفى كيف يستحيل أن تقدم جدولاً للكلمات العربية، وإن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذاً. ويرى البحث أن منهج الكلمة - التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضعائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة، وليس لها طريق صرفي تلتقي منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.

وكذلك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة - الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة - الترتيب كما بينا في موضعه.

- أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كانت وظيفية؛ حيث جاء على ثلاثة أنواع: الوزن العام الذي يعرف بالميزان الصرفي، وهو يكشف عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية، عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقيائها، ووزن صيغة منتهى الجموع، وهو يكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف، ووزن التصغير الذي يحدد عملية التصغير بما تنضوي عليه من زيادة الياء وتغيير حركات الكلمة المصغرة دون نظر إلى أية جوانب صرفية أخرى. ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزيد ولا نقصان.

أن وزن الكلمة، الذي يعد على رأس النوازل الصرفية في العربية بدلالته، مثلاً، على النقل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطوعة ونحو ذلك الميزان الصرفي، إن هذا الوزن يستلزم الميزان الصرفي لتسجيله؛ إذ لا يمكن لمونجي الكلمة - التصريف والوحدة - الترتيب أن يقوموا على أمره، فالوزن، كما لا يخفى علينا، ليس وحدة تنضاف إلى جذع أو جنر للكلمة، وإنما قلب يصب فيه الجنر، الأمر الذي يمتنع معه منهج يصف من خلال بيان ترتيب المورفيمات الصرفية بعضها من بعض. إن مفردات اللغة الإصطاقية تتكون من مورفيمات متتابعة أقرب ما تكون إلى حلقات متماسكة في سلسلة مما يمكن معه فصل هذه الحلقات بعضها عن بعض، أما اللغات الاشتقاقية فهي كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله. ويحقق

ما سبق الشك القائم في أهمية هذا التهج لكل اللغات^(١٣٩). ويمكن أن يفرق بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية لغة تركيبية استناداً إلى الفرق بين الترتيب والتأليف، فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي، وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحلّه كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما، أو بالمعنى الاصطلاحي، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة، ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد أي الحد، يرافقه التأليف بخلاف (التركيب)، وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقة ماهيته، فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة، فهو أعم من الترتيب مطلقاً^(١٤٠). ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتألف أجزائها قد لا يمكن الفصل بينها كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صبت فيه؛ فأصبحت بذلك متلفة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواصق رتبت فيما بينها؛ فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب.

- أن الميزان الصرفي الذي اعتمد عليه النحويون العرب بشكل قوي قد كان نموذجاً فريداً في النحس اللغوي الدقيق؛ وذلك أنه فرق بدقة عالية بين التغيرات الفونولوجية والتغيرات الصرفية، فلم يسجل تغيرات الإعرال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغيرات وقصرهم الميزان على التغيرات الصرفية لا الفونولوجية. ويعد نموذج الميزان الصرفي في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تقوم بهذا التفريق، يقرر اللغويون في ذلك أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية^(١٤١). تأمل مثلاً وزن الكلمات

قال - ازدهر - رد^(١٤٢).

- جاء الأول قال على وزن فعل لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييراً صوتياً لا

صرفياً وإن أدى إلى تغيير شكل الفعل، ولو اعترفوا بالآلاف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعل لاحتاجوا إلى ادعاء لصلاتها مع لها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن ولو أو ياء، ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل شاذي قد زالت عليه الألف وليس في العربية ما يؤيد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل.

- كما أنهم جعلوا الدال في لظهر صورة صوتية أثناء الافتتاح لما رأوا أن الدال لا ترد في مقام الافتتاح إلا في سياق صوتي يسمح بالقول إنها محولة عن تاء، فראوا أن الافتتاح له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة. دال أو طاء مثلاً بشروط معينة.

- وكذلك لم يبينوا بالميزان تغيير الإدغام لأنهم رأوه تغييراً خاصاً بالمثلثين كما في رد، أو بالمتقاربين وفيه يحول أحدهما إلى الآخر، كما في تذكرك من تذكرك بإبدال التاء دالاً وإدغامها في الدال التالية، وقد رأوا تقتصر الإدغام على حالات المثلثين والمتقاربين نظراً على أن هذا التغيير صوتي فلخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان.

- أن الميزان الصرفي يصدر عن كفاءة عالية في تمييزه بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوي؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لأمأ للفعل المضارع في المصارع الولوي اللام المسند إلى نون النسوة «يعفون»، والواو ضميراً في «يعفون» المصارع المسند إلى واو الجماعة، كما أنه يفرق بين حالتي الفعل هاتين بين النون ضميراً في الأولى والنون حرفاً للإعراب في الثانية. ويتضح ذلك من كونه يجعل للفعل في حالته الأولى على وزن يفعلن، وفي حالته الثانية على وزن يفعلون. ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعنا الصيلة.

أما بالنسبة للمنهج الغربي المقابل لنموذج الميزان الصرفي إلى حد ما فهو منهج الوحدة - العملية، وتتمثل معالته فيما يلي:

- أنه يقوم فحسب برصد التغييرات الصرفية المختلفة التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت... إلخ؛ إذ يعكس منهج الوحدة - العملية، مصطلحات متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة، مثلاً. الاشتقاق، قاعدة إعادة الكتابة، النحت... والتسمية، والبناء للمجهول^(١٤٦). وقد انتقد في استخدامه لمصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين، فقد اعترض لغويون كثيرون على

مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغير change والتفاعل interaction وهم جراً التي تم بها هذا التعميم^(١٤٤). وإن صلوة مقبول لمفهوم للتغير في بعض الحالات^(١٤٥).

إن هذا المنهج لا يقوم بكثير من وضع القاعدة التي غير في ضوءها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجاً تجريدياً كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية. ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة، أي «أنه يتقاضي مشكلة تخصيص أي الأجزاء الفونولوجية يقابل أي أجزاء المعنى (لكن هل هذا تجنب للمشكلة؟)»^(١٤٦)؛ ولذلك ليس هذا المنهج مقيداً بالبحث عن مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنانيته برصد التغير وضبطه، فهو يرى «بعض العناصر (التركيب... إلخ) نتيجة تغير يعمل في عنصر آخر في اللغة، ويمكن أن تكون عملية التغير حقيقية (كما في العمليات المقررة في التغير الدياكروني «التاريخي»»^(١٤٧).

- كما يفيد ذلك أنه يخرج عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة؛ إذ لا يقوم كمنهج الوحدة - الترتيب، بفرض أنه توجد مورفات، وأنها مرتبة في طرق خلصة وفقاً لقواعد اللغة الفنية^(١٤٨)؛ فهو «لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها، عند مستوى أعلى من الكلمة، بل يميز أيضاً العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه»^(١٤٩). إنه يفترض أن الجذر يخضع لعمليات تنتج الصور المختلفة منه؛ فهو يعالج، مثلاً، «الفطين bake و take، بدلاً من القول بتكونهما من مورفيمي الجذر واللاصقة (كما في منهج الوحدة الترتيب IA)، يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أخضعاً لعملية إسماها صياغة الفعل الماضي»^(١٥٠)، أي أن ضرورة وجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة غير قائمة، وكذلك لا يقوم في هذا المنهج لزوم ترتيب المورفيمات فيما بينها.

- أن هذا المنهج يمكن له، بناء على ذلك، أن يعالج مכלاً من نمونجي الأفراد للتمايرة والأفراد غير للتمايرة^(١٥١) على أسس أنه لا يعني بتجزئة الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها؛ إذ يعتمد على مفهوم للتغير فليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية للكلمة.

إن هذا المنهج الغربي يتميز بأنه بسيط وليس فيه تخطيط؛ فلا يقول بالشكوك، إذ لكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر. إن أكثر الأسباب أهمية، على أية حال، لتفضيل منهج العملية هو أنه أكثر بساطة كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى. لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took^{١٥٢} نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في المضي. (ويمكننا، علاوة على ذلك، أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل shake/shook و forsake/forsook. ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير /ei/ إلى /u/ في منهج العملية.)^(١٥٣)

- أنه يعتمد على فكرة الأصل والفرع، ولذلك «يتطلب أحياناً اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس، وأيهما المشتقة»^(١٥٤)، كما «يحتكم إلى إحساس متكلميها الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية، مثلاً الزمن الحاضر، وأخرى مشتقة (لكن الاختيار صعب...)». إن صعوبة منهج الوحدة - العملية IP هي بنية صعوبة تحديد قاعدة نحوية محددة لإعادة الكتابة^(١٥٥). على أنه ينبغي أن نشير إلى أن مفهوم الأصالة والفرعية لم يعد منتقداً كما كان من قبل؛ فلقد «أثبت أنه من المدهش، إن لم يكن من المستحيل، وصف العلاقة بين شكلين لغويين مختلفين دون اشتقاق أحدهما من الآخر، أو اشتقاقهما من شكل أساس «تحتي» مشترك، ولم يعد يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل»^(١٥٦). ولا يعني أن مسألة الأصل والفرع قد عرضت درسنا اللغوي العربي لكثير من الاتهامات؛ إذ جعلت هذه الفكرة من قبيل الافتراض والتفكير الفلسفي الذي ينبغي صيانة الفكر اللغوي عنه مع أنها ترد في درسنا اللغوي العربي في سياقها الصحيح؛ إذ جعلوا، كما يفعل الدرس اللغوي الحديث، ما له علامة فرعاً على ما ليس له علامة، يفيد بعض اللغويين العرب ما يعيده الدرس اللغوي المعاصر «أصل الاسم أن يكون منكراً، والتانيث فرع عن التنكير، ولكون التنكير هو الأصل استعنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التنكير، ولكون التانيث فرعاً عن التنكير اعتقر إلى علامة تدل عليه»^(١٥٧). وينص كثير من اللغويين على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي الدقيق إلى وجود العلامة، يقول أحدهم: «ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان



الأصل. ولما كن التثنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه^(١٥٧). ويقول آخر:
«الليل عل أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنه جعلوا
علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين
عن الإفراد»^(١٥٨).

- لي تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملهم
عليها تعد عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج؛ بل إن كل قاعدة من
قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تقرأ، بالنسبة لهم، عملية^(١٥٩).

- أنه ينتمي إلى اللغويات التاريخية؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين
ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر، ولذلك يسجل اللغويون عليه أن من عيوبه
«أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء»^(١٦٠).

٤ - بين نظرية الصرف العربية وتركيب العربية الصرفي

يمكن تبين نصيب كل واحد من نماذج التحليل الصرفي للعربية الثلاثة من التغيرات الصرفية الواردة في العربية، والوقوف على مدى كفاءتها في التحليل الصرفي من رصد مجموعة التغيرات الصرفية التي ترد في العربية وعرضها على النماذج المختلفة للوقوف على ما يناسبها من النماذج.

وتلزم الإشارة لبدء إلى أن النماذج الثلاثة للتحليل الصرفي قد وردت في العربية متضاربة متكاملة، لا متخالفة معاقبة؛ مما يفيد أن ليس لأحدها مزيد كفاءة عن الآخرين؛ إذ بحسب الواحد من هذه النماذج أن يقوم حيث لا يمكن أن يقوم غيره، وأن يقوم بالتحليل الصرفي التام للحالة التي نيط به تحليلها صرفياً.

وإذا تأملنا عمليات التغير المختلفة الواردة في صرف اللغة العربية بغية الوقوف على ما يناسب كل واحد منها من نماذج التحليل الثلاث، ومدى ملاءمتها لها ووفائهم بالتحليل الصرفي المطلوب منه تبين ما يلي.

- أن عمليات التغير المختلفة التي ينبغي رصدها في التحليل الصرفي للعربية تتمثل في:

- ١ - تغيرات تقوم في المبنيات، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها، وهي تغيرات لا يرصد لها طريق صرفي معين تسلكه، ولا قانون تخضع له. ويعد أصل النماذج لدراسة هذه التغيرات هو منهج الكلمة - التصريف لأن هذا المنهج يلائم مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول نصرفية، وهذا ما قلم به اللغويون العرب؛ إذ إهم عالجوا هذه التغيرات بتسجيل الأقران المختلفة لها، وقد أخرجوها من الصرف لأنها لا تحل في دائرة الميزان الصرفي، ولا في إطار العلامة الصرفية.

- ٢ - تغيرات تصريفية تكون بالعلامة، وذلك كما في التثنية والتثنية ونحوهما، ويناسبها منهج الوحدة - الترتيب، أو منهج العلامة كما يمكن أن ينطق به عبر الصرفيين العرب، والفرق بين نموذج الوحدة - الترتيب ونموذج العلامة أن الأول

منهما لا يرصد إمكان ورود تغييرات مصلحية لزيادة وحدة على حين ينص الثاني نموذج للعلامة الولود عن العرب على التغييرات للمصلحية للعلامة كما يبدو من مراجعة حديثهم عن تنبئة المقصور والمتقوص والمعدود مثلاً.

٢ - تغييرات لهجية أو تاريخية، مثل: القلب المكثي، مثل: أيس، وجبذ ونحوهما، ولا يصلح لها إلا الميزان الصرقي؛ إذ ليس بها زيادة وحدة صرفية حتى يناسبها نموذج الوحدة - الترتيب.

٤ - تغييرات بالحذف، ولا يمكن بيانها بنموذج الكلمة - التصريف لأنها حالات كثيرة لا تستوعبها جداول التصريف، كما لا يمكن بيانها بنموذج الوحدة الترتيب؛ إذ أصله زيادة وحدات وبيان الترتيب بينها، وليس به معالجة لنقصان وحدات؛ فليس ثمة موضع لديه لتغطية تغييرات الحذف.

٥ - تغييرات التعويض، وهي تابعة لتغيير الحذف؛ حيث يعوض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف، ولا يمكن بيانها إلا بالميزان الذي يسمح ببيان الحرف المحذوف والحرف الزائد الذي يرد عوضاً عن المحذوف مع تحديد موضع الحرف المحذوف والحرف الزائد تعويضاً، أما نموذج الوحدة - الترتيب فلا يسمح بكشف التعويض لأنه لا يسمح ببيان الحذف كما أشرنا في النقطة السابقة.

٦ - تغييرات بالتضعيف، مثل فعل، وتعمل، وأعمل ونحوها، ولا يمكن رصدها إلا بنموذج الميزان الصرقي. إن منهج الوحدة - الترتيب لا يقوى على معالجة ما يقابل ظاهرة التضعيف في العربية، وقد لاحظها هاريس^(١٦١) وهوك^(١٦٢) متمثلة في تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للمفردة Roduplication يظهر في لغة التاجالوج Tagalog^(١٦٣)؛ حيث تكرر بعض المقاطع لتغيير المعنى الصرقي. وقد سمى هوك في بعض مقالاته^(١٦٤) هذه المقاطع أو الحروف المكررة في محاولة منه لتكييفها وفق نموذج الوحدة - الترتيب، بالمورقات الحرياء أو القلب chameleon morphs؛ إذ ليس معنا مورف واحد لآداء الدلالة الصرفية، بل له صور بعيد المقاطع التي تكررهما اللغة لهذه الدلالة الصرفية. لاحظ، مثلاً، أن المقطعين المضاعفين ka و bu (المكتوبين بالبينط السميكة) في فعلين من لغة التاجالوج Tagalog. الفعل maglalakbay يسافر (مؤكد)، من maglakbay والفعل pagbabuksan يفتح

(مؤكداً) من pagbuxsan، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة، لكنهما على الرغم من ذلك يمثلان العنصر الصرفي نفسه المؤكدة^(١٦٥).

٧ - تغييرات النقل^(١٦٦)، وهي أن ينقل الفعل من باب إلى باب لإفادة الدلالة التي تثبت لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل، يقول الصرقيون العرب عن ذلك في باب فعل يفعل. ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المعالية، ومعني بها أن يقلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر. وقد يكون للفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم، فلذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب^(١٦٧) وليس يخفى أن النقل من باب إلى باب ليس وحده يمكن أن يكشف عنه نموذج ينبي عن تحديد الوحدات وترتيبها، وإن ما يمكن أن يكشف هذا النقل هو نموذج يقوم على ضبط البنية، أي نموذج الميزان الصرفي.

٨ - تغييرات الزيادة، وهي واسعة جداً، ولا تستقل في أغلب الحالات عن مجرد زيادة بعض الحروف، بل كثيراً ما يرد مع زيادة بعض الحروف تغييرات أخرى، مثل تغييرات الصبغ، ويمكن أن نقرر أن الزيادة لا يصلح تفسيرها في ضوء منهج الوحدة - الترتيب على الرغم من أن أصل فكرة هذا النموذج هي بيان زيادات المورفيمات وتحديد ترتيبها فيما بينها، ويمكن أن نقبل عدم صلاحية نموذج الوحدة - الترتيب لبيان تغييرات الزيادة في العربية ذلك من خلال الأمثلة التالية.

١ - «انكسر» الفرق بين هذه الصيغة المزيدة والصيغة المجردة المأخوذة منها هو زيادة الهمزة والنون، ولا يمكن أن نعد هذين الحرفين لاصقة تقدمت على المجرد مكسر، لأن الهمزة تسقط مع مضارع هذا الفعل؛ إذ يقال «يتكسر» ولو كانت لاصقة تفيد معنى المطاوعة لما سقطت مع صيغة المضارع الذي يفيد المطاوعة. ولذلك تعد مثل هذه الزيادة بعيدة عن متناول اللولصق والنموذج الصرفي الذي يقوم عليها.

ب - «أكرم» لا يمكن معالجة التركيب الصرفي لهذا الفعل في ضوء نموذج الوحدة - الترتيب؛ لأن الهمزة تسقط مع مضارعه كما تسقط في الفعل المذكور في المثال السابق «انكسر»، وكذلك لا تستقل زيادة الهمزة بالفعل المزيّد بالهمزة، بل يكون مع زيادة الهمزة تغييرات صرفية

أخرى، إذ تلزم فاء الفعل المزيد بالهمزة المسكون، وعينه الفتح لياً كانت حرة العين في المجرد، تملأ للمزيد بالهمزة «أخرج وأسمع وأكرم» التي أفعالها المجردة مفتوحة العين ومكسورة ومضمومة على الترتيب مخرج وسمع وأكرم.

ج - «استخراج» لا يصلح لنموذج الوحدة - الترتيب لأن الزيادة ورتبت أولاً الهمزة والسين والتاء وحشوا الألف. ومن المقرر أن هذا المنهج لا يقدم مثلاً لورود زيادة في أول الكلمة ووسطها، كما في استخراج زالت الهمزة والسين والتاء أولاً والألف وسطاً، بل يقتصر على الزيادة أولاً (سابقة prefix)، كما في un- ونحوها، أو الزيادة في آخر الكلمة (لاحقة suffix)، كما في -er ونحوها، أو الزيادة في وسط الكلمة (حشوا infix)، كما في -in- التي تستخدم في التلجول فيشتق من gulay، الذي يعني خضروات مائلة إلى الخضرة، ginulay لزرق مثل إلى الخضرة^(١٦٨)، أو زيادة المورفيم على جانبي الكلمة (جوانبي circumfix) كما يمكن أن يترجم به)، كما في FE-a% الذي يستخدم في اللغة الساموانية Samoan^(١٦٩) للدلالة على «التبادل»، يدخل هذا المورفيم على الفعل finau ميتشاجره فيصير sefinaua%^(١٧٠).

إن منهج الميزان الصرفي يقدم تصوراً جيداً لزيادة بعض الحروف لياً كان موضعها من الكلمة في أولها أو آخرها أو وسطها أو في مواضع مختلفة من الكلمة، وذلك بخلاف منهجي الكلمة - التصريف والوحدة - الترتيب.

وقد تتبع بعض لغويينا حالات الزيادة المختلفة في ضوء ما يتحصل من درساها من خلال نموذج الميزان الصرفي فنكر في نص متميز له كل لوجه التغيير في وزن الكلمات التي تكشف عن عدم اتصالها على وجود زيادة حرف أو أكثر فحسب، يقول: «أولها متغير بزيادة حرف دون تبدل حركة، كضابط، فاشتقاقه من الضحك، وثانيها متغير بزيادة حرف مع تبدل حركة، كطالب فاشتقاقه من الطلب، وثالثها متغير بزيادة حركة دون تبدل أخرى، كعزق، فاشتقاقه من المزق ورابعها متغير بزيادة حركة مع تبدل أخرى، كحسن فاشتقاقه من الحصن، وخامسها متغير بزيادة حرف وحركة دون تبدل أخرى، كضارب، فاشتقاقه من الضرب»^(١٧١).

نتائج البحث

وبعد، فقد قام البحث على استلزام النموذج العربي من النظرية الصرفية التي تعدت فيها النماذج، والكشف عن جوانب هذا النموذج العربي المختلفة، وعن أصالتها وكفاءتها وعلو كعبها في مضمار التنظير العلمي الدقيق.

ولقد حرص البحث على التغطية الشاملة لكل الجوانب المهمة التي رآها أساس دراسة النظرية الصرفية في درس اللغوي على اختلاف أوجه نظريته؛ معالج، لتحقيق ذلك، كلا من تصور الظاهرة الصرفية، ومفهوم الوحدة الصرفية، والمناهج المعتمدة في النظرية الصرفية قربية وعربية للتحليل الصرفي.

كما حرص البحث على استيفاء مختلف نقاطه وفق الدرسين اللغويين الغربي والعربي؛ فاستوفى كل نقطة من نقاطه في كل من درس الغربي والعربي، ولم يعتمد على مجرد القول والافتراض، وكان في ذلك حرصاً على أن ينقل التصورات الغربية بسياقاتها الكاملة برءاً لسوء الفهم والتأويل الفاسد الذي يسببهما في الأغلب الأعم بتر النصوص واجتزائها من سياقاتها الصحيحة. وقد فصل الحديث بذلك في مفهوم الظاهرة الصرفية والوحدات الصرفية والنموذج الصرفي على اختلاف صوره.

وقد بدأ بإشارته العجل إلى احتياجات درس اللغوي العربي المعاصر استناداً على واقع درس اللغوي العربي المعاصر الذي حدد جوانب ضعفه التي تحتاج إلى مراجعة، وهي عدم مواكبته، كالدرس النحوي، للدرس اللغوي المعاصر، وعدم عنايته بالنظرية الصرفية والمنهج الصرفي اللذين يجب مياهما قبل معالجة أي من جوانب درس الصرفي بأحكامه وتفصيلاته المختلفة، وخضوعه التام للدرس النحوي من مستوى التنظير؛ حيث يرد الحديث عن المدارس الصرفية ومناهج الصرف نسخة من الحديث عن مثيلاتها في النحو.

عرض البحث في معالجته المفهوم تصورات النظرية الصرفية العربية فيما يخص الظاهرة الصرفية، فعرض من ذلك:

تفسير إخراج الصرفيين العرب للمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها على الرغم من رصدتهم لتغييراتها تحت ما يمكن تصوره بمنهج الكلمة التصريف؛ فقد بين أن ذلك الإخراج يرجع إلى أنهم لم يروا

لتغييرات المبنيات طرقاً صرفية يمكن رصدها ولا قوفين صرفية تخضع لها
تحتاج أن تسجل.

بيان ضرورة إخراج ما ليس له قاعدة صرفية إن كانت التغييرات الواردة تلتقي
لمعنى صرفي كتغييرات الضعائر وتحوها من المبنيات التي تغير وفقاً للأجناس
الصرفية المختلفة؛ إذ هي من الدرس الصرفي تبعاً لكونها مما يتصل بالدلالة
الصرفية.

- تفسير إخراج الصرفيين العرب لظواهر الإعلال والإبدال والإدغام من الميزان
الصرفي بأن ذلك يرجع إلى تقريبهم بين التغييرات الصرفية والتغييرات
الفونولوجية؛ فقد قصرُوا الميزان الصرفي على التغييرات الصرفية واستبعدوا
التغييرات الفونولوجية من الميزان الصرفي.

وقد أقاد بصدد تصورات المفهوم لدى الصرفيين العرب ما يلي.

- اشتغال الدرس الصرفي العربي على جملة جوانب رأى أنها تغطي معالجته
للظاهرة الصرفية، هي: وصف الجهات المختلفة للأبنية من خلال الميزان الصرفي،
وتصنيف مختلف الكلمات في ضوء عدة محلي، مثل: التجرد والزيادة، والصحة
والاعتلال... إلخ، وتحديد وظائف هذه الأبنية المختلفة التي ترد عليها الكلمات في
العربية، ورصد العلاقات القائمة بين الأبنية بتسجيل التغييرات التي ترد في الكلمة.
ولا يخفى أن هذه الجوانب هي كل الجوانب التي تلزم الدرس الصرفي

كما أقاد بهذا الصدد استيعاب الصرفيين العرب لعمليات التغيير الصرفية
المختلفة التي يمكن أن تصنف تحت تغييرات اشتقاقية وتغييرات تصريفية وتغييرات
فونولوجية.

وعرض، فيما يخص معالجته للمفهوم، أيضاً جملة تصورات خاصة بالوحدة
الصرفية، مثل:

عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إصاقية تعتمد
على اللواصق، بل تصريفية.

وعى الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات؛ حيث تحدثوا
عن العلامات التي تعد جزءاً من الكلمة.

تفسير عدم عد الصرفيين العرب للعنصر الدلالي الذي هو أصغر من الكلمة الوحدة الصرفية الصغرى؛ إذ يرجع ذلك إلى تعذر فصل بعض العناصر ذات الدلالة في الكلمة، فلا يمكن، مثلاً، فصل الوزن الذي يعد دالة صرفية عن غيره من عناصر الكلمة الأخرى.

- تفريق الصرفيين العرب بين التركيب على مستوى اللفظ والتركيب على مستوى الدلالة.

- تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاحقة.

- وعي اللغويين العرب بغياب العلامة، وتفريقهم بين غيابها حين يكون دالاً، وغيابها حين لا يكون دالاً. وقد أكد البحث بذلك أن الدرس الصرفي العربي قد قام على أنق التصورات اللغوية.

أما فيما يخص معالجته للمعجم فقد قدم ما يلي:

- تلمس مناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية، وقد تبين له أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب، وهي متضاربة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية. وقد سمى هذه النماذج الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية، ونموذج العلامة، ونموذج الميزان الصرفي.

- عرض مناهج التحليل الصرفي التي عرفت النظرية الصرفية في وجهها الغربي تراثياً أو معاصراً؛ فقد بين من هذه المناهج ما يعرف بنموذج الكلمة - التصريف "WP" Paradigm Word، وما يعرف بنموذج الوحدة - الترتيب "IA" Item Process، وما يعرف بنموذج الوحدة - العملية "IA" Item Arrangement.

- موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في الدرس الصرفي الغربي.

بيان حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم بها؛ إذ لم يستحدثوا لياً منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية، ووفق ما تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان.

بيان براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي، هي

- الميزان الصرفي العلم وميزان منتهى الجموع المعروف بصيغة منتهى الجموع والميزان التصعيري؛ إذ يرجع استيعابهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزيد.
- بيان لقتضاه الوزن، الذي ترد عليه الكلمات في العربية ويمثل طاقة صرفية، لنموذج الميزان الصرفي؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر.
 - بيان كشف الميزان الصرفي عن لغة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية.
 - بيان كفاءة الميزان الصرفي بأنفراده دون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوية.
 - توزيع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج التحليل الصرفي الثلاثة، فخصص بنموذج الجداول التصريفية تغييرات المبنيات، وبنموذج العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح، وبنموذج الميزان البعض الآخر من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق.
 - بيان نموذج كفاءة الميزان الصرفي في تكفله باستغراق تغييرات التركيب الصرفي للكلمات التي لا يستغرقها منها الجدول التصريفية والعلامة.

الهوامش:

- (١) سيبويه، الكتاب ج ٤، تحقيق عبدالسلام حارون، (القاهرة مكتبة الحناجي، ط ٢ ١٩٨٢)، ص ٢٤٢
- (٢) فارسي، النكته، تحقيق حسن شافعي فرهود، (الرياض: جامعة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط ١ ١٩٨١)، ص ٤
- (٣) حسبي، تعلم اللغة العربية: معانها ومبانيها، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط ٢ ١٩٧٩)، ص ١٥
- (٤) فيكوش، الطبيب، التصريف العربي من خلال علم الامور الحديث، (نوبل الشركة للنوسية للفنون الرسم، ١٩٧٢)، ص ٢٢.
- (٥) شافعي، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبيئة العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط ١ ١٩٧٧)، ص ٢١٦
- (٦) عبدالغني، احمد عبدالعظيم، نور لوحات اللغوية في بناء الكلمة، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة: مخطوطة رقم ٢٢٦ بكلية دار العلوم
- (٧) الدماخ، يوسف خليفة، نور الصرف في معجمي البحر والمعجم، (بيبي منشورات جامعة فار بونس، ١٩٨١).
- (٨) النثلي، محمد، التكرار الصلبي والتعاقب الصلبي في اللغة العربية، ضمن «الضحايا في النسلات العربية»، (دار البيضاء منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط ١ ١٩٩٢)، ص ١٢٧ - ١٤٤
- (٩) جرين، جوناثان، علم اللغة النفسي: تشومسكي وعلم النفس، ترجمة وتعليق د. مصطفى القوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٧٢.
- (١٠) يريد دراسة منشورات حديثة في الدراسات الصرفية، التي بقلم ماتيس وفتحها جون بيور في كتابه أفاق جديدة في علم اللغة، (1970). *Recent Developments in Morphology*, New Horizons in Linguistics, Edited by John Lyons. GR: Penguin Books.
- (١١) Ibid. p. 16.
- (١٢) هداوي، حسن مناهج الصرفيين ومناهجهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (مشرق دار القلم، ط ١ ١٩٨٩)، الباب الأول.
- (13) Wanderer, Dieter (1979). *Foundations of Linguistics*, Translated by Lass, Roger Cambridge: Cambridge University Press. P 18.
- (14) Ibid pp 18-9.
- (15) Hjelmslev Louis. (1969). *Prolegomena to a Theory of Language*, Madison: University of Wisconsin press, pp. 13,30. & Beaugrande, Robert de. (1993). *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, 2nd impression, p. 127
- (16) هداوي، مناهج الصرفيين ومناهجهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، الباب الثاني.
- (17) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.
- (18) Ibid. p. 106.
- (١٩) محمود، ركي مجيب، تحديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٢)، ص ٢٥٤

(٢) المسدي، عيسى، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (توضيح: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١١ - ١٢.

(٢١) يمثل التركيب الصرفي لغة موضوع الدرس الصرفي أو الظاهرة التي يقوم الدرس الصرفي على صيغتها ودراساتها دراسة علمية، ويصبح وصفها بالظاهرة من جهة كونها جليداً من جوانب الظاهرة اللغوية التي يتكفل بها الدرس اللغوي على مختلف فروعه.

(22) Anderson, Stephen R. (1983). *Morphological Theory*, in *Linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer, p. 164 & Marjann Webster Editorial Staff, (1960) "Morphology" in Webster's Third New International Dictionary of the English Language, Vol. II, Chicago: William Benton, Publisher, p. 147).

(٢٣) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبري، (بيروت: مطبعة عالمي، ط ١، ١٩٧٢)، ص ٧٨ - ٧٩.

(٢٤) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٥.

(٢٥) السبيل، ج ١، ص ٨.

(٢٦) السيوطي، عبد الرحمن، معجم اللغات، شرح جمع الجوامع، ج ٢، تصحيح السيد محمد بدر النصلي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت)، ص ٢١٢.

(27) Crystal, (1987). *The Cambridge Encyclopedia of Language*. Cambridge: Cambridge University Press p. 93.

(٢٨) السيوطي، معجم اللغات، ج ٢، ص ٢١٢.

(٢٩) ابن مالك.

(٣٠) الحصان، محمد بن علي - حاشية الحصان على شرح الأشمون، ومعه شرح الشواهد المعينية، ج ٤، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٢٨)، ص ٢٣٦.

(٣١) المازني، التصريف بشرح ابن جني، المصنف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٥٤).

(٣٢) ابن جني، المصنف في التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٩٥٤).

(٣٣) الميداني، نزهة القلوب في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط ١، ١٩٨١).

(٣٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباله، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط ١، ١٩٧٩).

(٣٥) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهد، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥).

(٣٦) ابن جني، المصنف شرح تصريف المازني، ص ٢ - ٤.

(٣٧) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية قسماً للكلمة بأن وقع المورفيم على اللولصق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها *sentence*. أما اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له

معنى معجمي، أي كلاً من التواضع والكلمات التي لا تقبل أن تحال إلى إجراء ذلك دلالات
وظيفية، فطر

- Greenberg, Joseph H. (1957). "The Definition of Linguistic units" In *Essays on Linguistics*, Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp. Eric P (1966) *A Glossary of American Technical Linguistics Usage, 1925-50*, Publications of the committee for terminology, spectrum Publishers, p. 31
- Martinet, André (1964). *Elements of General Linguistics*, Translated by Palmer, Elisabeth, London: Faber and Faber Ltd., p.110.
- (38) Merriam Webster's Dictionary (1960) "Morphology" Vol. II, p. 1471 & West, Fred (1975) *The Way of the Language: An Introduction*, New York: Harcourt Brace Jovanovich Inc
- (39) Guzman, Vides (et. al) Morphology: The Study of Word Structure, In O'Grady, William. (1991). *Contemporary Linguistics. An Introduction*, New York: St. Martin's Press, p. 112.
- (40) Young, David J. (1984). *Introducing English Grammar* London: Hutchinson, p. 15
- (41) Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan. (1981). *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*. Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell reference, p. 199
- (42) comne, Bernard (1996). "Language" *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*. © 1993-1996. Microsoft Corporation.
- (43) Greenberg, Joseph H. (1957). "The Definition of Linguistic Units", p. 18.
- (44) Crystal, David. (1971). *Linguistics*, England: Penguin Books Ltd., p. 187
- (45) لا يلزم أن يكون المورفيم أصغر من الكلمة، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيماً بحد ذاتها فلا يكون جزءاً منها؛ إذ قد تتكون الكلمة من مورفيم أو أكثر
- Kolln, Martha. (1982). *Understanding English Grammar*, New York: Macmillan, Inc. p. 71, Richards, Jack (et. al). (1985). *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, GB: Longman Group Ltd., p. 184 & Owens, Robert E. (1988). *Language and Development: An Introduction*, 2nd, Columbus: Merrill Publishing Company, p. 15.
- (46) Sapir Edward. (1921) *Language* New York: Harcourt, Brace & World p. 25.
- (47) فصل بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز به المورفيمات دلالية وتركيبية، وتفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالقطع والفونيم وغيرها، انظر في سمات المورفيم
- Gimson, H. A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics*, 2nd revised edition New York: Holt Rinehart & Winston.
- (48) Palmer, Frank (1971). *Grammar* GB: Penguin Books, pp. 110-111 & Bloomfield, L. (1935). *Language*, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.
- (49) Nair, Raja T (1980). *Morphemics*, In *The Essentials of linguistic Science: Selected and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, Jack (et. al.) (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, p. 9.
- (50) Chalker Sylvia & Wemmer, Edmond. (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, Oxford University Press, P. 248.
- (51) Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise (1980). *Linguistics for the Students of Literature* San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Danson, Francis P (1967). *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc. p. 53.
- (52) Lyons, John. (1968). *An Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press, p.180.
- (53) Ibid P. 180.

(٥٤) يقوم النحوق الصغرى فى كثر من الوحدات اللغوية كاللوازم والمورف والألفاء وغير ذلك، انظر
Crystal, David. (1985). *A Dictionary of Linguistics and phonetics*, 2nd ed., UK: Basil
Blackwell Ltd., p.339.

(55) Robins, R. H. (1968). *A Short History of Linguistics*, Bloomington: Indiana University
Press, p. 148.

(56) Dinneen, Francis P. (1967). *An Introduction to General Linguistics*, p. 268.

(57) Saussure, Ferdinand (1959). *Course in General linguistics*, Translated by Baskin, Wade,
New York: McGraw-Hill Book Company, p. 186.

(58) Bloomfield, L. (1935). *Language*, P. 289.

(59) Alerton, D. J. (1979). *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and
Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul, p.222.

(٦٠) نشر مقال ناديا هذا مؤتمراً: "The Identification of Morpheme" Nida, E. A. (1948).
Language, Vol. 24, pp. 414-41 & In Joos, M. (ed.) (1950). *Readings in Linguistics*, New
York: American Council of Learned Societies.

(61) Harn, W. (1957). "Zero in Linguistic Description", In *Studies in Linguistic Analysis*, (Special
Publication of the Philological Society) Oxford: Blackwell.

(62) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 108.

(٦٣) الرضى، شرح كفاية ابن الحاجب، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص٥.

(٦٤) ابن الأنباري، أبو الهيثم عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، (دمشق:
مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧)، ص ٢٧١.

(٦٥) الرضى، شرح الكفاية، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٤.

(٦٦) لفرالدين الرازي، مفاتيح الفهم المشهور بالتفسير الكبير، ويهملشه تفسير أبي السمر، ج١،
(مصر: دار لطباعة الجامعة)، ص١١.

(٦٧) الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، ويلها رسالة في بيان اصطلاحات الصرفية، (كراتشي،
المكتبة العلمية، ١٩٨٣)، ص ١٨٦.

(٦٨) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي.

(٦٩) تلبيح لاصقة الاشتقاق من اللغة العربية بانتقاء ورود جزء من الكلمة، باستثناء العلامة التي
للتصريف، في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً. انظر في كيفية تمديد المورفيمات،
Hockett, Charles P. (1958). *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan
Company pp. 123-124.

(٧٠) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواصق الاشتقاق والتصريف الرئيسة في الإنجليزية، وعن
موقع لواصق التصريف من لواصق الاشتقاق في "The Major Grammatical Morphemes of English", In *The Essentials of Linguistic Science: Selected
and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd., pp. 67-73 & Azmaran, Adrian [et.
al]. (1990). *An Introduction to language and Communication*, 2nd ed., Massachusetts
Institute of Technology, p. 36.

(71) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 96.

(72) Palmer, *Grammar*, p.112.

(٧٣) الأنباري، أبو بكر محمد، كتاب المفكر والمؤلف، تحقيق د. طارق عبدعون الجبالي، (بغداد:
مطبعة القاملي، ط١ ١٩٧٨)، ص ١٦٤.

(٧٤) السابق، ص ١٢٩.



- (٧٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٥، ص ١٩٥، وانظر في ذلك أيضاً: الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ج١، تحقيق أحمد عبدالحق عطار، (القاهرة: دار الكتب العربية، ط ٢، ١٩٧٩)، ص ٢٤٢٠.
- (٧٦) Beaugrande, *Linguistic Theory. The Discourse of Fundamental Works*, Note 3, p. 85.
- (٧٧) Saussure, *Course in General Linguistics*, pp. 122.
- (٧٨) Pike Kenneth (1967). *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*, The Hague: Mouton, p. 345.
- (٧٩) سوف يأتي عرض هذا النموذج ضمن الحديث عن النموذج في النقطة الثالثة من هذا البحث مع بيلى طبيعت المنظمة في اعتماده في الوصف الصرفي للارتدادات الصرفية على الترميمات وتسايلها.
- (٨٠) Bloch, J. (1947). *English Verb Inflection*, *Language*, Vol. 23, pp. 399-418 & Le Jou, M. (ed.) (1958). *Readings in Linguistics*, New York: American Council of Learned Societies.
- (٨١) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, pp. 99-100.
- (٨٢) ٤٨ / سورة المائدة: ٥٥.
- (٨٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج٢، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ٢، ١٩٧٢)، مادة نهج، ص ٩٥٧.
- (٨٤) الكفوي، أبو البقاء أيوب - الكلمات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٢)، ص ٩١٢.
- (٨٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، (بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٥)، مادة نهج، ص ٢٨٢.
- (٨٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٩)، ص ١٩٥، ووجه، مجدي، معجم المصطلحات الأدبية إنكليزي - فرنسي - عربي، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٤)، ص ٢١٨.
- (٨٧) ووجه، معجم المصطلحات الأدبية، ص ٢١٨.
- (٨٨) واقفي، علي عبدالواحد علم اللغة، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط ٧، ١٩٧٢)، ص ٢٢.
- (٨٩) حسني، تمام، اللغة بين العميانية والوصفية، (القاهرة: مكتبة الاسكندر المصرية، ١٩٥٨)، ص ١٩١.
- (90) Webster Editorial Staff, (1960) "method", In Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.
- (91) Ibid., pp 1422-1423.
- (٩٢) بفصل البحث نسيدها بالمولزين الصرفية لكونها تأتي على ثلاثة صوره في الوزن الصرفي العلم، والوزن التصغيري، ووزن مذهب الجموع.
- (93) Hocket, C. F. (1960). "Two Models of Grammatical Description", *Word*, 10, 210-33 (Reprinted in Jos. Martin (ed.) (1957). *Readings in Linguistics*, Washington DC: American Council of Learned Societies).
- (٩٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج ١، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: المكتبة القحطانية الكبرى، ط ١٤، ١٩٦٤)، ص ٩٧.

- (95) Hockett, (1954). "Two Models of Grammatical Description". *Word*, 10, 210-33 (Reprinted in Joss, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*).
- (96) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, P 140.
- (97) Matthews, *Recent Developments in morphology*, p. 106.
- (98) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, pp. 224-25.
- (99) Robins, R. H. (1988). "Appendix: History of Linguistics", In *linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer, p. III.
- (100) *Ibid.*, p 224.
- (101) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 109.
- (102) *Ibid.*, p. 107.
- (١٠٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، تحقيق د. عبدالحسين الفعلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٨٨)، ص ١٠٧.
- (١٠٤) ابن عليل، بهاء الدين - شرح ابن عليل، ج٢، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحسين، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١ ١٩٦٤)، ص ٤٤٢.
- (١٠٥) السابق، ج٢، ص ٤٤٢.
- (106) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 97.
- (107) Harris, Z. S. (1942). "Morpheme Alternants in Linguistic Analysis". *Language*, Vol. 18, pp.169-80 (Reprinted in Joss, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*. Washington, DC: American Council of Learned Societies.
- (108) Hockett, A. (1958). *A Course in Modern Linguistics*.
- (109) Hill, Archibald A. (1958). *Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English*, New York: Harcourt, Brace & World.
- (110) Gleason A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics*.
- (111) Hall, Robert A. (1964). *Introductory Linguistics*, Philadelphia: Chilton.
- (112) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p.99.
- (١١٢) وهي نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف الجاروسمائية التي تمت تحليلاً لغوياً ريليفياً، بل تعد مشروعة النظرية الجاروسمائية "Lamb", In *The New Encyclopedia Britannica*, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher بعد التطوير الذي لحقها على يد الأمريكي سيموني لامب أكثر تشويقاً من عمل هيلمسليف المنس. Sampson, geofry. (1980). *Schools of Linguistics: Competition and evolution*, London: Hutchinson, p. 168.
- بعضاً من سماتها من نظرية براغ. وتقوم هذه النظرية الخطية السائدة للتوزيعية لبوسقياد بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتركيب عند مستوى آخر.
- Robins, A Short History of Linguistics, p. 226.
- (114) Lamb, S. M. (1966). *Outline of Stratificational Grammar*, Washington DC: Georgetown University Press.
- (115) Gleason, H. A. (1964). "The Organization of Language: a Stratificational View", *MSLL, Monograph Series on Language and Linguistics*, Georgetown University, Washington DC 17, pp. 75-95.
- (116) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 108.
- (117) Crystal, *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.

- (118) Hockett, C. F. (1947). "Problems of Morphemic Analysis, *Language*", Vol. 23, pp. 321-41 (reprinted in Jones, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*. Washington, DC: American Council of Learned Societies).

ويرد به التحقق الحقيقي (المادي) لأي مورفيم (تجزيدي) Chalker, Sylvia & Weiner (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, p. 284. وتسمى هذه الوحدات المرفقية مورفات قبل التصنيف والمورفات بعد تصنيفها بوصفها تحققات مورفيم معين أي أفرادها التي يتحقق من خلالها؛ إذ نحن ننسب المورفات معاً بصفتها المورفات مورفيم مجرد Bolinger, Dwight & Sears, Donald, A. (1981). *Aspects of Language*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc. p. 43.

- (119) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p.98.
(120) Bloomfield, *Language*, p. 161.
(121) Lyons, John. (1981). *Language and Linguistics: An Introduction*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.
(122) Atkinson, Martin. [et al]. (1985). *Foundations of General Linguistics*. 2nd impression, London: George Allen & Unwin, p. 140.
(123) Crystal, David. (1995). *The Cambridge Encyclopedia of the English Language*, Cambridge: Cambridge university Press, p. 198.
(124) Finggan, Edward & Benier, Niko. (1989). *Language: Its Structure and Use*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.
(125) Ibid., p. 99.

(١٢٦) وهو يرجع إلى بلنيزي وقد دار سوسير حول مفهومه، كما تبناه بلومفيلد، انظر البحث من ص ٢٤ - ٢٥.

- (١٢٧) مثل جليسون وغيره. Gleason, (1961). *Introduction to Descriptive linguistics*.
(128) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.
(١٢٩) السويطي، المظهر في علوم اللغة وتوابعها، ج٢، تحقيق محمد أحمد جاد قمولي وزملاؤه، (القاهرة: دار التراث، ط٣)، ص ٤.
(١٣٠) ابن مالك، مسلك في الاشتقاق، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأريزي، السنة ١٤ (١٩٩٠)، عدد ٣٨، ص ١٢٧.

- (131) Robins, (1988). "Appendix: History of Linguistics", p. 475.
(132) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.
(133) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, p 140.
(134) Matthews, *Recent Developments in morphology*, p. 97.
(135) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.
(136) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.
(137) Palmer, *Grammar*, p. 121.
(138) Crestal, *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.
(139) Atkinson, Martin. [et al]. (1985). *Foundations of General Linguistics*, p. 141.
(١٤٠) النجدي، علي أكبر بن محمود - التحفة النظمية في الفروق الاصطلاحية، (حيدر آباد الدكن: ط٢ ١٣٤٠هـ)، ص ٤٥.
(141) Fudge, E. C. (1970) *Phonology*, In *New Horizons in Linguistics*, edited by Lyons, John, GB: Penguin Books, p. 12.

(١٤٢) لاختار البحث من الأوزان التي وجهت عليها هذه الكلمات وأمثلةها تلك الأوزان التي رامت الكلمات قبل تغييرها، فخرجت من الميزان تغيير الإعلال ووزنت قل على فعله وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال ووزنت لزهر على افتعله وتغيير الإنغام ووزنت رد على فعله ويرجع تفصيلنا لهذه الأوزان إخراجها للتغييرات الصوتية من الميزان الذي نستقبط للتحليل الصرفي لا الصوتي. ولا يلعب هنا أن صرفنا العربي قد اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات؛ فلم يتلق الصرفيون على وزنها من ذلك ما يناقشه الرضي في شرحه شافية لبن الحاجب، يعلق على قول لبن الحاجب في الميزان الصرفي: «ويجوز عن الزائد بالغة» [لا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء ملين الحاجب الشافية يشرح الرضي. جاء، ص ١٠، يقول عن ذلك: «وهذا مما لا يسلم، بل نقول لضرب على وزن لطلعه وقصص وزنه فطط... فيجوز عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه» وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: «يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن قال هـ. هـ قال في الشرح شرح لبن الحاجب على شافيته]: «لما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بالغة إما للاستقلال أو للتنبية على الأصل. والرضي، شرح الشافية، جاء، ص ١٨ - ١٩ كما أنه لا يعني في هذا المقام تتبع التوجيهات الأخرى الواردة عن الفارسيين المصنفين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث قبكوش، لتصرف العربي من خلال علم الأصوات؛ وذلك لانصراف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحس اللغوي المعروف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغييرات الصوتية من الموازين الصرفية فوزنوا هذه الكلمات وأمثلةها دون تعرض لما طرأ عليها من إعلال أو إبدال أو إنغام.

(143) Ibid., p. 246.

(144) Ibid., p. 106.

(145) Palmer, *Grammar*, p. 121.

(146) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224 & Palmer, *Grammar*, p. 122.

(147) Ibid., p. 246.

(148) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, p. 140.

(149) Ibid., p. 140.

(150) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

(151) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.

(152) Palmer, *Grammar*, p. 122.

(153) Ibid., p. 223.

(154) Ibid., p. 224.

(155) Lyons, John. (1974). "Linguistics". In *The New Encyclopedia Britannica*, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher, Vol. 10, p. 994.

(١٥٦) ابن عقيل، شرح لبن عقيل، ج ٢، ص ١٢٩.

(١٥٧) ابن يعيش، موفق الدين أو البقاء - شرح مفصل الزمخشري، ج ٥، (مصر: إدارة الطباعة المنبرية، ٤ - ت)، ص ٨٨.

(١٥٨) فسيوطي، جلال الدين - الأشباه والنظائر، ج ٢، تحقيق د. عبدالحامد سالم مكرم، (بيروت: دار الرسالة، ط ١، ١٩٨٥)، ص ٢٨٤.

(159) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224.

(160) Ibid., p. 223.

- (161) Harris, Zellig. (1942). Morpheme Alternats in Linguistic Analysis, *language*, 18: pp. 169-180.
 (162) Hockett, C. H. (1950). Peiping Morphophonemics. *Language*, 26, pp. 63-85.

(١٦٢) ويقال لها كذلك اللغة الفلبينية *Filipino* اللغة الرسمية للفلبين؛ إذ يتحدثها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية، وتعد اللغة الأهلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية مالايو - بولينيزية *Malayo - Polynesian* التي تسمى كذلك بالأسرة الأوسترونيزية *Austronesian* وتعني «الجزيرة الجنوبية»؛ إذ الاسم من الجذر اللاتيني *austro* «جنوبي»، والكلمة اليونانية «*nesis* جزيرة». انظر: *Bosnier, Niko*. (1996). "Malayo - Polynesian Languages". In *Grolier Multimedia Encyclopedia & Ulack, Richard*. (1993-1996). "Mamla". In *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*, ٢، 1993-1996. Microsoft Corporation.

(164) *Ibid.*, pp. 63-85.

- (165) Anderson, Stephen R. (1992). *A - Morphous Morphology*. Cambridge: Cambridge University Press, p.39.

(١٦٦) يرد بتغييرات النقل ما تنتقل به الصيغة من وزن إلى وزن آخر، كما في انتقال *فك* إلى *لله* ولفه لإفادة صيغة الفقه ملكة أقرب إلى المسجبة مع ضم العين، وزيادة معنى المغالبة مع الفتح. ولا يرد في هذا السياق نقل الصيغة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى، كنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العلمية، كما في محمد محمود ونحو ذلك، كما لا يرد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعرال.

(١٦٧) الرضي، شرح الشافية، ج١، ص ٧٠.

Finegan & Niko, *Language: Its Structure and Use*, p. 97.

(١٦٨)

(١٦٩) إحدى لغات الأسرة اللغوية مالايو - بولينيزية *Malayo - Polynesian* التي تسمى كذلك

بالأسرة الأوسترونيزية *Austronesian*، انظر: *Hart, Donn V*. (1996). "Samoans". In *grolier Multimedia Encyclopedia*، وكذلك عاين ١٢٧ من هذا البحث.

Finegan & Niko, *Language: Its Structure and Use*, p. 97.

(١٧٠)

(١٧١) ابن مالك، مسألة في الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية الأرضي، سنة ١٤ (١٩٩٠)، عند

٢٨، ص ١٢٨.